الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهاز البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

المملكة العربية السعودية

العدالة بين الجنسين والقانون

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

العدالة بين الجنسين والقانون

المملكة العربية السعودية

© 2022 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

لا تتحمل الإسكوا ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الإسكوا أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme. One UN Plaza, New York, NY, 10017, USA.

صندوق الأمم المتحدة للسكان
70 أ، شارع النهضة، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: arabstates.unfpa.org

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي، القاهرة، مصر
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar

صورة الغلاف: ©AntonioGuillem/iStock via Getty Images

شكر وتقدير

هذه التقارير الوطنية هي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والمكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وما كان لهذا العمل أن يُنجز بدون الجهود المتميزة لأشخاص كثر على المستويين الإقليمي والوطني.

من الإسكوا، ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا، التي أدارت مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون، بما فيها تطوير المصفوفة وإعداد التقارير، ويسرت عدداً من الاستشارات الوطنية في بعض الدول، تحت إشراف مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة. وقامت منار زعيتر، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بتطوير مضمون التقارير وإعدادها بشكلها النهائي باللغة العربية. واستفادت الإسكوا في إعداد هذه التقارير في مراحلها المختلفة من منال منشي، المستشارة الإقليمية في قضايا المساواة بين الجنسين، التي عمدت إلى تجميع التقارير وتنسيقها في المراحل الأولى للعمل، وصوفيا ناصر، المتدربة في الإسكوا، التي أعدت المسودة الأولى للمصفوفة التقييمية المحدثة اعتماداً على المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتدربتين كارين مراد ورهف زاهر اللتين رافقتا العمل على المبادرة.

ومن المركز الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان لفرانسيس غاي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي، ورانيا طرزي، رئيسة الفريق الإقليمي للنوع الاجتماعي بالإنابة اسهامات في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً. كذلك، شاركت كل من ليان مكاي، مستشارة سيادة القانون، وأنيسة والجي، أخصائية برنامج سيادة القانون والأمن وحقوق الانسان، وأرمانيا ايمباي، أخصائية سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان في مراحل مختلفة من إعداد التقارير. جود السهيباني، مساعدة برامج.

ومن المكتب الإقليمي لهيئة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أسهمت كل من سيمون إيلي أولوش أولونيا، مستشارة إقليمية في المشاركة السياسية للمرأة، وكلير فان لوفرين، محللة برامج، واستير مولامبا، مساعدة محلل برامج في مراجعة التقارير الأولية ومواكبة الاستشارات الوطنية في بعض البلدان وتنظيم أعمال مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون عموماً تحت إشراف السيدة سوزان ميخائيل إلدهاغن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، والسيدة يانيكا فان دير غراف كوكلر، نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

ومن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أسهمت كل من كريستين شينيير، محللة برامج في قضايا النوع الاجتماعي، وثيودورا كاستان، أخصائية برامج إقليمية في قضايا النوع الاجتماعي، وحنان رباني، مستشارة البرامج الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والثقافة عموماً تحت إشراف لؤي شبانه، المدير الاقليمي، وكارينا نيريسيان، نائبة المدير الإقليمي.

وقامت المستشارات الثلاث شيرين بطشون ونجلاء سرحان ومنار زعيتر بإعداد المراجعة المكتبية الأولية للقوانين والتشريعات الناظمة للدول العشرين بناء على المصفوفة المعدلة لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

وشكر خاص للجهات الحكومية وغير الحكومية التي ساهمت خلال فترة إعداد التقرير من خلال قراءة ومناقشة المسودات الأولى من هذا التقرير وتقديم ملاحظات قيمة، وموارد تشريعية وفنية مختلفة.

وشكر خاص لحكومة اليابان على دعمها السخي لمبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

المحتويات

شكر وتقدير 3
مقدمة 7
المصفوفة القطرية - المملكة العربية السعودية 8

1. الإطار العام للدولة 14
ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة 15
باء. الدستور 15
جيم. الإطار القانوني العام 16
دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات 16
هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية 17

2. الأهلية القانونية والحياة العامة 18
ألف. الأهلية القانونية 19
باء. المشاركة في الحياة العامة 20

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص 22
ألف. الحماية من العنف الأسري 23
باء. الجرائم "بذريعة الشرف" 24
جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث 24
دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج 24
هاء. الاغتصاب 24
واو. التحرش الجنسي 24
زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني 25
حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء 25
طاء. الاتجار بالبشر 25

4. العمل والمنافع الاقتصادية 26
ألف. عدم التمييز في العمل 27
باء. القيود على عمل المرأة 27
جيم.الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية 28
دال. التحرش الجنسي في مكان العمل 28
هاء. العاملات في المنازل 28

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية) 30
ألف. زواج الأطفال 31
باء. إبرام عقد الزواج 32
جيم. الطلاق 32
دال. الولاية وحضانة الأطفال 33

هاء. الميراث 33
واو. الجنسية 33

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية **34**
ألف. الرعاية الصحية للأمهات 35
باء. وسائل منع الحمل 35
جيم. الإجهاض 36
دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية 36
هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة 36
واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة 37

التشريعات **39**

المراجع **41**

الحواشي **42**

المصفوفة ومعايير الترميز **46**

مقدمة

أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دراسة حول العدالة بين الجنسين والقانون. وقدّمت هذه الدراسة التي نُشرت للمرة الأولى عام 2018 ونُقحت عام 2021، تقييماً شاملاً للقوانين والسياسات التي تؤثر في المساواة بين الجنسين على مستويات التعزيز والإنفاذ والرصد في بلدان المنطقة العربية. واعتمد التقييم على 74 مؤشراً يوضح كل واحد منها مدى اقتراب القانون أو السياسة العامة من المعايير الدولية أو بُعده عنها، وذلك من خلال مصفوفة صُممت لهذا الغرض بالاستناد إلى المؤشر الخاص بالمقصد الأول من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الدراسة عشرين دولة عربية، وتستعرض أبرز التطورات التشريعية والسياساتية التي استجدت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألف كل تقرير قُطري من موجز قُطري ومصفوفة تبيّن مدى انسجام النصوص القانونية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. ويوفر كل موجز، بالإضافة إلى اللمحة العامة الاستهلالية التي تفصّل الخلفية والأساس المنطقي وإطار العمل التحليلي والمنهجية المتّبعة، تحليلاً لقوانين الدولة وسياساتها لناحية تعزيز أو إعاقة المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، ودورها في كفالة الحماية من العنف ضد المرأة على صعيد ستة مجالات هي:

- الإطار العام للدولة
- الأهلية القانونية والحياة العامة
- الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
- العمل والمنافع الاقتصادية
- المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)
- الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في تطوير هذه الموجزات القُطرية، فقد اتُخذت الخطوات التالية:

1. أُعدّ موجز أولي بالاعتماد على تحليل الأدبيات التي تتناول مختلف القوانين والقواعد التنظيمية والسياسات، وممارسات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان العشرين، ليشكّل أساس مسودات الموجزات القُطرية.
2. طُورت مصفوفة تقييمية خاصة بمحاور الموجز القُطري الستة تتناول القوانين لناحية تعزيزها وكذلك إنفاذها الحقوق من خلال ترميز المؤشرات بألوان محددة يتم تحديدها بناءً على مدى انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية. وعموماً، يتم ترميز القوانين التي تنص على المساواة بين الجنسين باللون الأخضر، أما في الحالات التي تمت فيها معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات تحول دون انسجام النص القانوني مع المعايير الدولية، فيتم الترميز باللون البرتقالي. وفي الحالات التي لا ينص فيها القانون على المساواة بين الجنسين بشكل واضح وغير ملتبس، يتم الترميز باللون الأحمر. ويتم ترميز المعايير التي لا يغطيها القانون باللون الأسود. أما عندما لا تتوفر بيانات، فيتم الترميز باللون الرمادي. ويلي هذه المقدمة المعايير المستخدمة والتي تغطي 74 مؤشراً.
3. تجدر الإشارة إلى أنّ منهجية التقرير لا تسعى إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق النساء، ولا استعراض كل التدخلات والبرامج والتدابير الوطنية، كما أنّ المصفوفة والمعايير المعتمدة لا تقيس الجانب التطبيقي للقوانين بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، بحسب الاتفاقيات والأطر الدولية. ويمكن أن يساهم التقرير في دعم جهود الشركاء الوطنيين في تعديل المنظومة التشريعية تواؤماً مع المعايير والمتطلبات الدولية والأممية.
4. عُرضت التقارير الأولية والمصفوفة التقييمية على الشركاء في الدول العربية للمراجعة وإبداء الرأي وتحديث المعلومات بما ينسجم مع التطورات التشريعية وتحديثاتها.
5. نظراً إلى محدودية المراجعة المكتبية للأدبيات، تولت فِرق الأمم المتحدة القُطرية وخبراء استشاريون قيادة مسار التحقق القُطري لكلّ مسودة من مسودات الموجزات القُطرية. وقد جرى هذا المسار لضمان دقة كلّ موجز قُطري، واشتمل على التماس آراء الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين.
6. عُدِّلت الموجزات وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني.
7. سيعمل الشركاء سنوياً على تحديث الترميز الخاص بكل دولة اعتماداً على مسار تطوير وتعديل التشريعات الوطنية.

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

المصفوفة القطرية - المملكة العربية السعودية

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون. للاطلاع على هذه المعايير، يُرجى مراجعة "المصفوفة ومعايير الترميز" المتوفرة في نهاية هذا التقرير.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية. ولا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة 9(2) (جنسية الأطفال) والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتضمن النظام الأساسي للحكم أي أحكام بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس. ويكفل النظام الأساسي للحكم عموماً مبدأ المساواة، وتنص المادة 8 على التالي: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتطرق الدستور إلى دور النظام العرفي باعتباره مصدراً للتشريع.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للحكم، فإن القرآن والسنّة هما المصدران الرئيسيان للتشريع في المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، تسمو مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة في حال أي تعارض بين الأحكام الدستورية أو الأنظمة الوطنية أو الاتفاقيات الدولية ونظام الأحوال الشخصية (الشريعة).

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد النظام صلاحيات وسلطات نُظُم العدالة غير الرسمية، ويظل القرآن والسنّة مصدر التشريع المعمول به.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يقوم نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، ولكن ما من قانون معياري يحظر التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم يتم بلورة أي خطة في هذا الصدد.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

توجد التزامات مرصودة في الميزانية للأجهزة المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تنص الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة ووثيقة حقوق المرضى على حق المرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة. وينص النظام الصحي على تمويل الخدمات الصحية بعدة طرق من أهمها الميزانية العامة للدولة، ومن أمثلة الخدمات الصحية التي ينص عليها النظام رعاية الأمومة والطفولة وبرامج صحة المرأة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". وتنص المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية والمادتين 96 و97 من لائحته التنفيذية على أنه لا يجوز الإخلال بحق المتهم في الجرائم الكبيرة في الاستعانة بمن يدافع عنه (بمافي ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية) في الإجراءات الجزائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". لا يوجب النظام تقديم المساعدة القانونية في المسائل المدنية والأسرية، لكن المساعدة القانونية المجانية متوفرة عن طريق الجمعيات الخيرية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم يُسنّ قانون في هذا الشأن، ولكن نصت المادة 4 من تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 11 وتاريخ 1437/1/13هـ على أن الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمُنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

وفقاً للمادة 2 من نظام جوازات السفر المعدل، تتمتع المرأة بحق متساو في استصدار جوازات السفر بدون إذن ولي الأمر أو الزوج. ونص المرسوم الملكي رقم م/134 بتاريخ 1440/11/27 هـ (30 تموز/يوليو 2019) على المساواة بين الرجل والمرأة في شروط استصدار جوازات السفر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

كفل تعديل المادة 67 من نظام الأحوال المدنية حقوقاً متساوية لجميع المواطنين السعوديين، حيث يمكن للرجال والنساء استصدار بطاقة شخصية هوية وطنية لكل من أكمل سن الخامسة عشرة. ويكون ذلك اختيارياً لمن هم بين سن العاشرة والخامسة عشرة بعد موافقة ولي الأمر.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

ليس لزاماً على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية والأزواج وغيرهم من أفراد الأسرة قبل مباشرة الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ولا من زوجها أو غيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية، باستثناء إبرام عقد الزواج الذي يتطلب موافقة ولي أمرها.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تعتمد أنظمة الإجراءات المدنية والمرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية لغة محايدة في تنظيم الإشهاد. لكنّ وزن إثبات شهادة المرأة يكون أقل وزناً من شهادة الرجل في بعض المسائل الأسرية والشخصية وفقاً لنظام الأحوال الشخصية الذي يعتبر مصدر التشريع في المملكة الكتاب والسنّة. فعلى سبيل المثال، يُشترط في الشهادة على الزواج رجلان بالغان، وفي إثبات جريمة الزنا أربعة رجال بالغين.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تتمتع المرأة بحقوق التعاقد نفسها المكفولة للرجل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

يكفل النظام الأساسي في المادتين 17 و18 منه حق الملكية الخاصة لجميع المواطنين. أما نظام الملكية فيعتمد في المادة الأولى منه لغة محايدة في مخاطبته المواطنين وتنظيم حقوقهم في التملّك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

بناءً على الأمر السامي رقم 33322 لسنة 1438هـ، لا تُفرض أي قيود نظامية على المرأة. كذلك، هناك عدد من المبادرات التي تدعمها وتمكّنها في التجارة .

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

لا تتضمن أنظمة المملكة نصوصاً تحول دون شغل المرأة أي من المناصب العليا، حيث نص نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/49) وتاريخ 18 حزيران/يونيو 1977م، في المادة 1 منه على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين في شغل المناصب العامة"، وبذلك فإنه لا يوجد أي مانع يحول دون تولي المرأة مناصب عليا في الدولة أو شغلها الوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

تنص المادة 3 من نظام مجلس الشورى على ألا يقل تمثيل المرأة عن 20 في المائة من مقاعد مجلس الشورى، وهو ما لا يستوفي المعيار الدولي الذي يوصي بألا تقلّ حصة المرأة عن 30 في المائة.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد نظام يحظر العنف ضد المرأة في السياسة العامة/الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

يتضمن نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 آلية حماية لضحايا الإيذاء، وهو يتضمن أوامر حماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

التساهل مع مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء غير مقنّن في النظام السعودي. ويعود إلى المحكمة، وفقاً لتقديرها، أن تحدد العقوبة الواجب فرضها على الرجال الذين يرتكبون هذه الجرائم. ولم تُسجّل أي حالات بما يسمى "جرائم الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

ما من نظام يحظّر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، إلا أنها غير شائعة عموماً في صفوف المواطنين السعوديين.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

الزنا مُجرّم بموجب الشريعة.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

لا يوجد تعريف لجريمة الاغتصاب، ولكن ثمة إجماع على كونها إرغام وغصب الطرف الآخر، سواء كان رجلاً أو امرأة، على ممارسة الجنس.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي ليس مُجرّماً. وعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية لم تعاقب تقليدياً الاغتصاب الزوجي، إلا أن الزوج ملزم عموماً بعدم إيذاء زوجته.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يوجد نصّ نظامي يعفي المغتصب من العقاب في حال تزوّج ضحيته. وتنص اللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية على عقاب المغتصب في كل الأحوال.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي مُجرّم بموجب نظام صدر عام 2018. وفي هذا النظام، يُقصد بـ "التحرش" كلّ

قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمسّ جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

يفرض نظام مكافحة جرائم المعلوماتية عقوبات على أي فعل يُرتكب باستخدام الشبكة المعلوماتية ويكون من شأنه المساس بالحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين و/أو ترويج/تعزيز الاتجار في الجنس البشري/الاتجار بالبشر أو تسهيله. وعلى الرغم من أن النظام لا يتضمن نصاً صريحاً بشأن العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات، إلا أن أحكامه تنطبق على الرجال والنساء على حد سواء. أما نظام مكافحة جريمة التحرش، فيجرّم كلّ فعل من أفعال التحرش يُرتكب بوسائل التقنية الحديثة.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

تحظر الشريعة الإسلامية العمل بالجنس والبغاء.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

يحظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لسنة 2009 الاتجار بالبشر ويتضمن تدابير الوقاية والحماية من ذلك.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

يتضمن نظام العمل أحكاماً محددة تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة. وجاء التعديل الذي أُدخل على المادتين 2 و3 من النظام آنف الذكر ليعيد التأكيد على شمول "النساء" في تعريف العامل كما هو منصوص عليه في النظام. كذلك، يؤكّد النظام صراحةً على أن المواطنين متساوون في حق العمل بدون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء في أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يحظر نظام العمل التمييز ضد المرأة في العمل أو الأجر.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يكفل النظام للمرأة والرجل على حد سواء الحق في أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية. ويحظّر القرار الوزاري رقم 39860 لسنة 1440 التمييز في أجور العاملات عن العاملين في العمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في أدائها مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

يساوي التعديل الجديد لنظام التأمينات الاجتماعية بين الرجل والمرأة في سن التقاعد، إذ ينص على أن سن التقاعد لجميع الموظفين هو ستين سنة.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

لا يجيز نظام التأمينات الاجتماعية للمرأة نقل معاشها التقاعدي إلى زوجها إلا في حالات محددة، حيث يحصل الزوج على المعاش التقاعدي لزوجته المتوفاة إذا كان عاجزاً عن الكسب وذلك إلى حين زوال عجزه.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب المادتين 155 و156 من نظام العمل، لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة لحصولها على إجازة وضع أو لمرضها الناتج عن الحمل أو الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع بأجر كامل يدفعه صاحب العمل. غير أن ذلك أقل من معيار منظمة العمل الدولية المحدد بأربعة عشر أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا يحق للآباء الحصول على إجازة أبوة خلافاً للأمهات، إلا أن المادة 113 من نظام العمل تنص على أن للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

هناك أحكام نظامية تنص على توفير خدمات رعاية الأطفال، غير أنها لا تُطبق بشكل كامل ومتسق في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

نظام مكافحة جريمة التحرش يوجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل. وقد تم وضع تلك التدابير في وثيقة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

يتضمّن النظام أحكاماً بشأن المطالبات المدنية/سُبُل الانتصاف في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل. فوفقاً لنظام مكافحة جريمة التحرش، لا تخلّ المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات/المحاكم المختصة نظاماً ضد مرتكب جريمة التحرش.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يُستثنى العاملون في الخدمة المنزلية من أحكام الحماية المكفولة في نظام العمل. وينظّم القرار الوزاري رقم 310 لسنة 1434 (2013) عمل العمال المنزليين، حيث حدّد الاستحقاقات الدنيا التي تجب لهم وألزم صاحب العمل على ألا يمسّ بكرامة العامل وأن يحافظ على سلامته.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

يمكن تقديم الشكوى لدى وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تتولى مباشرة التحقيق في الشكوى وإحالتها للجهات المختصة. ويمكن أيضاً تقديم شكوى لدى هيئة حقوق الإنسان ويمكن رفع شكوى لدى المحاكم العمالية أو ديوان المظالم حسب الاختصاص.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

تنص المادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل على عدم جواز إبرام عقد الزواج لمن قلّ عمره عن ثمانية عشر عاماً إلا بإذن من المحكمة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

من الممكن إبطال زواج من هم دون الثامنة عشرة في حال أبرم عقد الزواج بدون إذن المحكمة المختصة. ويتعين إحالة مثل هذه العقود إلى المحكمة المختصة للتأكد من امتثالها للمادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

بموجب مبادئ الشريعة، يتعين على الزوج إعالة زوجته مالياً ومن واجب الزوجة أن تطيع زوجها. ويحق للزوج طلاق زوجته، ويحق للزوجة التطليق في ظروف محددة. ويمكن للزوجة أيضاً المطالبة بالخلع بدون أسباب شريطة تنازلها عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يجوز تعدد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

تنعقد الولاية للأب على أطفاله وهو من يتعين عليه اتخاذ القرارات في المسائل الهامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وللأم دور أيضاً في القرارات الخاصة بأطفالها.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

المتعيَّن في الحضانة هو اتباع مصلحة الطفل المحضون.

والأم أحق بكفالة القاصر، سواء كان ذكراً أو أنثى، إذا كانت صالحة للحضانة. وعند الزواج تستمر حضانتها لأبنائها ما لم يعترض الأب على حضانتها لهم. وفي هذه الحالة، يتم النظر في الأصلح للطفل ومراعاة وجود موافقة زوجها على حضانتها لأبنائها ومدى صلاح الأب لحضانة أبنائه.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

يكفل النظام حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في اختيار المهنة، منها على سبيل المثال ممارسة مهنة المحاماة والمهن الطبية والقضائية. ولا تفرض أحكام هذه الأنظمة أي قيود على نوع الأعمال التي يمكن للمرأة أن تؤديها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

على الرغم من غياب نظام يرعى الملكية الزوجية، يكفل النظام الأساسي للحكم حق كلّ مواطن في الملكية الخاصة ويحميه، مستنداً في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر التشريع الرئيسي. فمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على فصل الممتلكات بين الزوجين، ولكلّ منهما الحق الكامل في التملّك والتصرف بالممتلكات والأصول على نحو مستقل قبل الزواج وخلاله وبعد إنهائه بالطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تُطبّق أحكام الشريعة فيما يتعلق بالإرث. فللمرأة حق في الإرث غير أنه في كثير من الأحيان يكون نصيبها أقل من الرجل، حيث للذكر مثل حظ الأنثيين.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

يحدّد نظام المرافعات الشرعية اختصاص المحاكم الأسرية بالنظر في جميع المنازعات الشخصية والأسرية. أما نظام القضاء، فيرسي الأسس لنظام المحاكم الأسرية المتخصّصة، ويتّخذ كلا النظامين لغة محايدة في التنظيم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتيح المادة 9 من نظام الجنسية العربية السعودية للمولود من أم سعودية وأب أجنبي أن يتقدم بطلب الجنسية بعد بلوغه سن الرشد بشروط محددة في النظام. ولابن أو بنت المواطنة حقوق ومزايا يتمتعون بها أسوة بالمواطنين، مثل تلك المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها المكفولة للرجل بشأن نقل الجنسية إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

عملاً بأحكام النظام الصحي، توفّر الدولة خدمات الرعاية بصحة الأم والطفل، ولا تُفرض أي قيود تتعلق بالوضع العائلي للمرأة أو تشترط حصولها على إذن من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد تشريع ينظّم الحصول على خدمات منع الحمل في المملكة العربية السعودية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد تشريع ينظّم الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة أو التداركية في المملكة العربية السعودية.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض مباح لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا لم يكن الحمل أتمّ أربعة أشهر وثبت بصورة أكيدة أن استمراره يهدد صحة الأم بضرر جسيم. وفي هذه الحالة، يكون الإجهاض بقرار من لجنة طبية وبموافقة خطية من المرأة وزوجها أو ولي أمرها. غير أن الإجهاض غير مباح في حالات الاغتصاب أو سفاح القربى.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد أي نظام أو لائحة تتناول الحصول على الرعاية بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يُوجد تشريع أو تنظيم يوجب تضمين التثقيف الشامل بشأن الصحة الجنسية في المنهج التعليمي الوطني.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يكفل نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم حق المرأة الحامل المصابة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، ولا يجوز حرمانها من حضانة أطفالها. وعلاوةً على ذلك، يضمن النظام حق المرضى في تلقي خدمات الرعاية الصحية اللازمة، من دون أن يتطرق إلى الاختبارات والفحوص السابقة لتشخيص الإصابة أو يربط الحصول على هذه الخدمات بإذن من طرف ثالث. ولا تتوفر معلومات عن تمكن النساء والفتيات غير المتزوجات من إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد جُرم تعاقب عليه الشريعة الإسلامية.

©studiocasper/iStock via Getty Images

الإطار العام للدولة

01

1. الإطار العام للدولة

ألف. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة

انضمّت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2000، وأعلنت تحفّظها العام عليها وعدم التزامها بتنفيذ أي بند من بنود الاتفاقية يتعارض مع المتّفق عليه في الشريعة الإسلامية. ولا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة 9(2) (جنسية الأطفال) والمادة 29(1) (تسوية المنازعات بين الدول).

وصادقت المملكة العربية السعودية على عدد من اتفاقيات حقوق الانسان، من بينها:

- اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، مع التحفظ العام على كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية[2].
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وصادقت المملكة العربية السعودية على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، منها:

- الاتفاقية رقم 100 الخاصة بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية[3].
- الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة[4].

بالمقابل، ليست السعودية دولة طرف في:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد اسرهم.
- البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- نظام روما الأساسي.

أما على المستوى العربي، فقد انضمت المملكة العربية السعودية عام 2009 إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتصبح الاتفاقيات الدولية جزءاً من القانون الوطني بمجرد مصادقة المملكة عليها. وتتمتع حينها كل الأحكام التي التزمت بها المملكة بالحجية القانونية ذاتها التي تتمتع بها الأنظمة المحلية، حيث أنّ الأداة القانونية التي تصدر بالانضمام إلى الاتفاقيات (المرسوم الملكي) هي الأداة ذاتها التي تصدر بها الأنظمة. وبموجب المادة 70 من النظام الأساسي للحكم، "تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية"[5]. كذلك، نصّت المادة 11(1) من إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية على أن تتخذ الجهات المعنية، عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، الإجراءات اللازمة لتنفيذها بما يضمن الوفاء بجميع التزامات المملكة المترتبة عليها[6].

باء. الدستور

النظام الأساسي للحكم هو بمثابة دستور المملكة العربية السعودية[7] ، وتنعكس مبادئه على جميع الأنظمة المحلية للمملكة، ولا تتوفر فيه أي مواد تتناول المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس.

وينصّ النظام الأساسي للحكم على ما يلي:

- المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية (المادة 1).
- يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنَّة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام (بمعنى القانون) وجميع أنظمة الدولة (المادة 7).
- يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية (المادة 8).
- الأسرة هي نواة المجتمع السعودي (المادة 9).
- تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها (المادة 10).

- تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية (المادة 26).
- لا يخلُّ تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات (المادة 81).

ولا يتطرق النظام الأساسي للحكم إلى دور القانون العرفي باعتباره مصدراً للتشريع، ولا ينظِّم أي نظام محلي آخر ولاية القانون العرفي أو اختصاصه.

وفي حال التعارض أو عدم الاتساق بين الأحكام الشرعية والدستورية بشأن المساواة أو عدم التمييز، تسمو مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنَّة النبوية على الأحكام الدستورية. وبسبب التحفظ العام على اتفاقية سيداو، تُعطى الأسبقية للشريعة في حال أي تضارب بين أحكام الاتفاقية وأحكام الشريعة.

وكذلك، لم يتطرق النظام الأساسي للحكم في أي من أحكامه إلى العدالة غير الرسمية وموقعها في الهرم القانوني في المملكة. ونصت المادة التاسعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على أنه مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام، تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم.

جيم. الإطار القانوني العام

في المملكة العربية السعودية، يُشار إلى القانون الوطني بمصطلح "النظام".

وقد شهدت الأنظمة المحلية في المملكة العديد من التعديلات. ففي عام 2021، أُعلن عن تطوير المنظومة التشريعية من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحمي حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة. وقد أُعلن عن أربعة أنظمة جديدة هي: نظام الأحوال الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، والنظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ونظام الإثبات[8].

وفي آذار/مارس 2022، أقرت الحكومة السعودية قانوناً جديداً للأحوال الشخصية ينظّم بالتفصيل أحكام الخطبة والزواج والإرث المستمدة من تفسيرات الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من الأحكام القانونية المختلفة التي تكفل عدم التمييز على أساس الجنس ومن إشارة بعض النصوص القانونية صراحةً إلى هذه المسألة، إلا أنه ما من إطار قانوني معياري شامل محدَّد في المملكة العربية السعودية يحظر التمييز ضد المرأة، سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

دال. الآليات والسياسات والاستراتيجيات

هناك عدد من الآليات الوطنية المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا المساواة بين الجنسين، من بينها:

- هيئة حقوق الإنسان: أُنشِئت عام 2005 وترتبط مباشرة بالملك، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر التوعية بشأنها، والإسهام في ضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهذه الهيئة هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان[9]. وتوضّح المادة الخامسة (البند السابع) من تنظيم الهيئة اختصاصها في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. وإحدى لجان هيئة حقوق الإنسان تعنى بالمرأة وتتسلم الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضدها وتعالجها[10].
- مجلس شؤون الأسرة: أُنشِئ عام 2017، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (443) بتاريخ 1443/8/12هـ، وهو الهيئة الإشرافية والتنسيقية المسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة، والمرأة، والطفل، والمسنين. يرتبط هذا المجلس تنظيمياً بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ويكون مقرّه في مدينة الرياض، وله إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة بحسب الحاجة. ويرأس وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هذا المجلس الذي يتشكل من ممثّلين عن وزارات عدة، بالإضافة إلى اثنين من المختصين والمهتمين بشؤون الطفولة واثنتين من المختصات والمهتمات بشؤون المرأة. ومن مهام مجلس شؤون الأسرة بلورة استراتيجيات وسياسات تعنى بالمرأة ومتابعة تنفيذها ورفع المقترحات في شأن التشريعات ذات الصلة بالأسرة[11].
- المرصد الوطني للمرأة: أُنشئ عام 2017، وهو يرصد مشاركة المرأة في التنمية على جميع المستويات، المحلية منها والعالمية، وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية عموماً[12].
- اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص[13]: بهدف تعزيز التصدي للاتجار بالبشر، اعتمدت الحكومة خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة (2017-2020) وأنشأت هذه اللجنة.

أما على مستوى الاستراتيجيات، فلم تعتمد المملكة استراتيجية وطنية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولا خطة وطنية خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة. بيد أنها اعتمدت التالي:

- رؤية المملكة العربية السعودية 2030[14] التي أُعلن عن إطلاقها في نيسان/أبريل 2016 والتي تقوم على ثلاثة محاور هي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.
- خطة التنمية العاشرة التي شملت الفترة (2015-2019) واستهدفت تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة ووثيقة حقوق المرضى[15]، التي تنص على حق المرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة ورعاية الأمومة والطفولة وبرامج صحة المرأة[16]، وإن بغياب أي تنظيم أو لائحة تفرض تخصيص ميزانية محددة لضمان الوصول إلى هذه الخدمات[17]. وتهدف استراتيجية الرعاية الصحية الأولية إلى تحسين صحة الطفل والأم، وتحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة، والصحة الإنجابية، وتتضمن تدخلات صحية تستهدف الأفراد في سن المراهقة، بالتركيز على التثقيف الإنجابي.

ويُشار إلى رصد التزامات مالية في الميزانية للأجهزة المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات مثل الوحدات المخصصة للاستجابة للعنف الأسري[18]، والإدارة العامة للحماية الأسرية[19] ومركز تلقي بلاغات العنف.

ولا يتطرق أي تشريع إلى وجوب إنتاج الدولة إحصاءات مصنّفة حسب الجنس[20]، ولكن تتولى هيئة عامة للإحصاء[21] الإشراف الفني والمنظّم لقطاع الإحصاء، وتكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات بما فيها الإحصاءات الخاصة بالجنس. كذلك، تعتبر الهيئة العامة للإحصاء شريكاً أساسياً للمرصد الوطني للمرأة الذي يقدم مؤشرات محلية تفصيلية دقيقة محدثة دورياً لرصد مشاركة المرأة في التنمية وأثرها المباشر على المجتمع والتنمية عموماً[22].

هاء. الخدمات القانونية والاجتماعية

1. الوصول إلى العدالة

تنص المادة 47 من نظام الحكم الاساسي على أن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة".

وبدوره، يكرّس نظام الإجراءات الجزائية[23] الحق في التماس المعونة القضائية في المسائل الجزائية. وينص في متنه على عدم جواز الإخلال بحق المتهم في الاستعانة بمن يدافع عنه. وفي الجرائم الكبيرة، يحق للمتهم المعسر أن يطلب من المحكمة أن تنتدب له محامياً للدفاع عنه على نفقة الدولة وفقاً لما تبيّنه اللائحة التنفيذية للقانون[24].

بالمقابل، لا يُوجب القانون تقديم المساعدة القانونية في المسائل المدنية والأسرية، لكن المساعدة القانونية المجانية متوفرة عن طريق الجمعيات غير الربحية[25]. وتشمل أهداف الهيئة السعودية للمحامين، وفقاً للمادة 2(7) من تنظيمها، تقديم العون الحقوقي والمشورة الفنية للمستحقين في مجال اختصاصها.

وقد صدر الأمر السامي رقم 25803 بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، تم بموجبه توجيه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين، للحصول على قائمة دورية بأسماء وعناوين المحامين المتبرعين بتقديم المعونة القضائية.

2. الخدمات القانونية والمؤسسية

وتقدّم الحكومة المساعدة إلى الناجين من العنف الأسري والإيذاء وتتيح لهم خطاً هاتفياً ساخناً، وقد أنشأت ملاجئ لتوفير الخدمات لضحايا العنف الأسري[26]. ويمكن تقديم البلاغات والشكاوى في هذا الشأن إلى الشرطة، أو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أو لجان الحماية الاجتماعية في مختلف المناطق والمحافظات، أو هيئة حقوق الإنسان.

وقد شُكّلت لجان للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات الرئيسية في السعودية، وهي تتولى التنسيق مع الجهات ذات الصلة بغية تحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة والأسرة. وأقامت وزارة الموارد والتنمية البشرية والاجتماعية، من جهتها، وحدات مخصّصة لتوفير الحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات. وتعاقدت مع عدد من الجمعيات الخيرية لمكافحة العنف ضد المرأة في المناطق التي تعوزها وحدات مماثلة؛ واستُحدثت أيضاً إدارات معنية بتمكين المرأة في الهيئات الحكومية.

وعلاوةً على ذلك، تتخذ الحكومة تدابير في محاولة منها للاستجابة للقلق المتنامي إزاء انتشار العنف الأسري في المجتمع السعودي. فقد أنشأت ملاجئ لحماية الأسرة والطفل توفّر السكن المؤقت وخدمات الرعاية الصحية؛ ودشّنت نظاماً للتحقق من الهوية عبر البصمة من شأنه تعزيز وصول المرأة إلى المحاكم بموثوقية أكبر[27].

وتتوفر مكاتب متخصّصة في تقديم الإرشاد للنساء في المسائل القانونية. وقد طورت جمعية مودة الخيرية، بالتعاون مع وزارة العدل السعودية، نظام استجابة للنزاعات الأسرية وفق تقييم الاحتياجات. وتقدّم الجمعية أيضاً الاستشارة القانونية إلى النساء في مدينتي الرياض وجدة، بينما تتولى محاميات إعداد إفادات الشهود في الدعاوى القضائية التي تخصّ الموكّلات[28].

©Aaftab Sheikh/iStock via Getty Images

الأهلية القانونية والحياة العامة

02

2. الأهلية القانونية والحياة العامة

ألف. الأهلية القانونية

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على جوازات سفر[29]. وبالمثل، يمنح نظام الأحوال المدنية كلّ من أكمل سن الخامسة عشرة من المواطنين السعوديين الحق في التقدّم بطلب للحصول على بطاقة شخصية (هوية وطنية). ويكون ذلك إختيارياً لمن هو بين سن العاشرة والخامسة عشرة بعد موافقة ولي أمره[30]. وعدّل المرسوم الملكي رقم م/28 (2013) المادة 67 في نظام الأحوال المدنية، وجعل من الإلزامي حصول المرأة على بطاقة الهوية الوطنية.

وليس لزاماً على المرأة، الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية والزوج وغيرهم من أفراد الأسرة قبل مباشرة الإجراءات القانونية في المسائل المدنية. فقد نص الأمر السامي رقم 33322 لسنة 1438 على عدم مطالبة جميع الجهات المعنية المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها. ويسري هذا الأمر السامي أيضاً على المسائل الشخصية/الأسرية، باستثناء إبرام عقد زواج الذي يتطلب موافقة الولي. ولكن يمنح نظام الأحوال المدنية[31] الزوجين الحق المتساوي في التبليغ عن الزواج والطلاق والرجعة والتطليق والمخالعة على الزواج والولادات والوفيات والتقدّم بطلب الحصول على دفتر عائلة (سجل عائلي).

وفي معظم الحالات، يكون لشهادة المرأة وزن الإثبات نفسه مثل الرجل. فقوانين الإجراءات المدنية[32] والمرافعات الشرعية[33] والإجراءات الجزائية[34] تعتمد جميعها لغة محايدة في تنظيم الإشهاد، ولا تميِّز بين الشهود على أساس جنسهم. لكنّ وزن إثبات شهادة المرأة يكون أقل منه للرجل في بعض المسائل الأسرية والشخصية وفقاً لكتاب القرآن الكريم والسنّة النبوية. فعلى سبيل المثال، تثبت جريمة الزنا بشهادة أربعة رجال عدول مجتمعين[35].

وفيما يتعلق بإبرام العقود التجارية، تنصّ التشريعات ذات الصلة على المساواة في هذا الحق، على الرغم من غياب قانون مدني مُقنَّن يرعى صراحةً المعاملات المدنية والأهلية القانونية للأفراد. ويعرّف النظام التجاري التاجر على أنه "كلّ من بلغ سن الرشد واشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له"[36]. وتعتمد المادة 11 من القانون نفسه لغة محايدة عند تحديد الشروط الواجب استيفاؤها

©Bradai Abderrahmen/iStock via Getty Images

©xavierarnau/E+ via Getty Images

لتأسيس شركة، وهو ما ينظّمه نظام الشركات أيضاً بلغة محايدة[37]. وللمرأة الحق في تسجيل أعمالها التجارية أسوةً بالرجل، بدون أن تخضع لأي قيود قانونية محددة. واتخذت وزارة التجارة خلال الفترة الماضية عدداً من الإجراءات وأطلقت البرامج لتمكين دور المرأة في المجتمع وتعزيز وجودها في الأنشطة الاقتصادية والإنمائية[38].

ويكفل النظام الأساسي للحكم حق الملكية الخاصة لجميع المواطنين[39]. ويعتمد نظام الملكية لغة محايدة، فهو لم ينص على أي تمييز بشأن حقوق المرأة في التملّك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها[40].

وللرجال والنساء حقوق متساوية في اختيار المهنة، ولا تفرض أي قيود على نوع الأعمال التي يمكن للمرأة أن تؤديها. فعلى سبيل المثال، لا تخضع المرأة لقيود محدّدة تحول دون مزاولتها المهن الصحية[41]. ويُسمح للمرأة أيضاً بأن تتابع دراستها في المجالات كافة مثل الحقوق والهندسة والخدمة العسكرية، وغيرها.

باء. المشاركة في الحياة العامة

لا توجد نصوص نظامية تمنع المرأة من حقها في الانتخاب أو ترشيح نفسها للمناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب. وينص نظام مجلس الشورى على ألا يقل تمثيل المرأة عن 20 في المائة في مقاعد المجلس[42]، وهو ما لا يستوفي المعيار الدولي الذي يوصي بألا تقلّ حصة المرأة عن 30 في المائة.

وبموجب الأمر الملكي رقم أ/ 44 تاريخ 1434\2\29هـ الموافق 2013\1\12م، عُدلت المادة 3 من نظام مجلس الشورى لتصبح المرأة كاملة العضوية في المجلس؛ وباتت المرأة تشغل ما نسبته 20 في المائة من المقاعد كحد أدنى بعد أن كانت تشارك في أعمال المجلس بصفة مستشارة. كما صدر الأمر الملكي رقم أ/45 تاريخ 1434\2\29هـ الموافق 2013\1\12م بتسمية أعضاء مجلس الشورى في دورته السادسة حيث تم تعيين 30 عضوة في المجلس.

وبالنسبة إلى التمثيل على المستوى المحلي، يمنح قانون المجالس البلدية لسنة 2014 الحق لكل مواطن سعودي، ذكراً كان أو أنثى، الانتخاب والترشح في انتخابات المجالس البلدية.

ولا تتضمن أنظمة المملكة نصوصاً وأحكاماً تحول دون شغل المرأة أي من المناصب العليا، فقد نص نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/49) والمؤرخ 18 حزيران/يونيو 1977، في المادة 1 منه على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين في شغل المناصب العامة". وبذلك لا يوجد أي مانع يحول دون تولي المرأة مناصب عليا في الدولة أو شغلها الوظائف العامة.

بالمقابل، تفتقر المملكة العربية السعودية إلى قانون يحظر العنف ضد المرأة، أياً كان شكله، في السياسة أو الانتخابات.

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

03

3. الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

ألف. الحماية من العنف الأسري

صدر عام 2013[43] نظام الحماية من الإيذاء الذي يفرض عقوبات جنائية على كافة أشكال العنف الأسري ويرسى عملية لتلقي الشكاوى والبلاغات وتوفير المساعدة والحماية. ويعرّف القانون الإيذاء على أنه "كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم"[44].

ويهدف هذا التشريع إلى ما يلي:

1. ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.
2. تقديم المساعدة والمعالجة، وتوفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة.
3. اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.
4. نشر التوعية بين أفراد المجتمع على مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه.
5. معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.
6. إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء[45].

وقد وضعت آليات لتنفيذ نظام الحماية من الإيذاء، مثل إنشاء الإدارة العامة للحماية الأسرية التي تشمل مهامها التالي:

- متابعة تنفيذ النظام ولائحته التنفيذية، والتنسيق والمتابعة مع وحدات وفرق الحماية الأسرية.
- تشغيل مركز بلاغات العنف الأسري.
- إقامة ورش عمل وملتقيات وحملات تعريفية بالحماية الأسرية.
- التعاقد مع الجمعيات الخيرية لإنشاء أقسام إيواء.

ويجب على كل من يطّلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً. ويلتزم كلّ موظف عام، مدنياً كان أو عسكرياً، وكلّ عامل في القطاع الأهلي، اطّلع على حالة إيذاء بحكم عمله بإحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها. وعلى هذه الجهة بدورها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء[46]. ولا يجوز الإفصاح عن هوية المبلِّغ عن حالة إيذاء إلا برضاه أو في الحالات التي تحدّدها اللوائح التنفيذية[47].

ويتعيّن على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة، أن تباشر بما يلي:

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لمن تعرّض للإيذاء، وإجراء التقييم الطبي للحالة إذا تطلب الأمر ذلك.
2. اتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره.
3. توفير التوجيه والإرشاد الأسري والاجتماعي لأطراف الحالة إذا قدّرت الوزارة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسري.
4. استدعاء أيّ من أطراف الحالة أو أي من أقاربهم أو من له علاقة للاستماع إلى أقواله وإفادته وتوثيقها، واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل توفير الحماية اللازمة والكافية لمن تعرّض للإيذاء.
5. إخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسي أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة[48].

ووفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام الحماية من الإيذاء، "دون الإخلال بأيّ عقوبة أشدّ مقرّرة شرعاً أو نظاماً، يُعاقَب بالسجن مدّة لا تقلّ عن شهر ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقلّ عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلُّ من ارتكب فعلاً من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى من النظام. وفي حال العود تُضاعف العقوبة، وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية". وتكون عقوبة الجريمة المشار إليها في هذه المادة، السجن مدّة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال ولا تزيد على ثلاثمئة ألف ريال، في حالة اقترانها بأيٍّ مما يلي: أ- إن كان من تعرّض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز الستين عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها. ب- إن وقع

الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو العبادة. ج- إن وقع الإيذاء ممن يُناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام. د- إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة. هـ- إن تعدّدت أفعال الإيذاء في الواقعة. ويعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأيّ صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها في هذه المادة، بالعقوبة المقرّرة للجريمة[49].

ويشترط القانون إصدار لوائح تنفيذية توضّح عملية تلقي البلاغات والتعامل معها وتفصّل الأدوار والمسؤوليات[50]. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء عام 2014 وتتناول التالي[51]:

- إنشاء مركز لتلقي الشكاوى عن العنف الأسري والإيذاء، ترد إليه البلاغات على رقم مجاني يعمل على مدار الساعة وله كادر كامل من الموظفات.
- التدّخل العاجل في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع السلطات المختصة (الحكومية منها والمدنية).
- وضع البرامج للتعامل مع مرتكبي العنف، بما يعالج أوضاعهم الصحية والنفسية ويمكّنهم من التعايش مع أفراد أسرهم.
- توعية أفراد المجتمع بأهمية حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف.
- تتولى لجان في جميع المناطق معالجة الحالات، فضلاً عن لجان تابعة لوزارتي التربية والصحة، بما يضمن حصول الضحايا على سُبُل الانتصاف.
- إلزام جميع الجهات العامة أو الخاصة، فور علمها بحالات إيذاء أو تلقيها بلاغاً بشأنها، بإبلاغ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أو الشرطة.

ويتضمّن تعميم وزارة العدل توجيهاً للقضاة بالآلية الواجب اتخاذها عند اطّلاعهم على حالة إيذاء أسري[52].

باء. الجرائم "بذريعة الشرف"

تصنّف جميع أفعال القتل على أنها جرائم وفقاً لأحكام الشريعة، والتساهل مع مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء غير مُقنّن في القانون السعودي. ويعود إلى المحكمة، وفقاً لتقديرها ولأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين ذات الصلة، أن تحدد العقوبة الواجب فرضها على الرجال الذين يرتكبون هذه الجرائم. ولم يتم تسجيل قضايا تحت بند ما يُدعى بـ "جرائم الشرف."

جيم. تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

ما من قانون يحظّر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ولا تتوفر أي بيانات بشأن مدى انتشار هذه الممارسة بين عامّة السكان، إلا أنها غير شائعة عموماً في صفوف المواطنين السعوديين.

دال. الزنا والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

الزنا مُحرَّم في الشريعة الإسلامية. ويشترط لإثبات الزنا شهادة أربعة رجال عدول مجتمعين، لا يختلف كلامهم[53] أو اعتراف الجاني أربع مرات أمام القاضي[54]. ولغايات إيقاع العقوبة على الجاني بجرم الزنا[55]، يُشترط الثبات على الاعتراف، وذلك بأن لا يرجع المعترِف عن اعترافه حتى يطبَّق الحدُّ، ومتى رجع عنه في أي وقتٍ قبل التنفيذ أو أثناء التنفيذ سقطت عنه عقوبة الزنا أو ما تبقى منها[56]. وعقوبة الزنا هي ضمن الحدود التي تقرها الشريعة الاسلامية.

هاء. الاغتصاب

الاغتصاب مجرّمٌ ويستوجب، بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، أشد العقوبات التي تتراوح من الجلد إلى الإعدام، وهو يندرج ضمن الجرائم الكبيرة. ولا يوجد تعريف لهذه الجريمة بغياب قانون للعقوبات، ولكن من المتعارف عليه أنها تشترط العنصر المادي المتمثل بالإيلاج.

أما بالنسبة إلى الاغتصاب الزوجي، فعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية لم تعاقب تقليدياً هذا الفعل، إلا أن الزوج ملزم عموماً بعدم إيذاء زوجته بموجب نظام الحماية من الإيذاء الذي يجرّم الاستغلال أو الإساءة الجنسية أو التهديد بهما بين أفراد الأسرة. ويجوز للزوجة أن تطلب التفريق إذا كرهت زوجها بسبب سوء عشرته. كذلك، ما من نصّ قانوني يعفي المغتصب من العقاب في حال تزوج ضحيته.

واو. التحرش الجنسي

يُجرَّم التحرش الجنسي بموجب قانون أقره مجلس الشورى في أيار/مايو 2018 (المرسوم الملكي رقم م/96 تاريخ 1439/9/16هـ). ويقصد بجريمة التحرش، في المرسوم رقم م/96، "كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمسّ جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة".

ويعاقِب القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال، كل منْ ارتكب جريمة تحرش. وفي حالات محددة مثل العود أو إذا كان المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو كان التحرش في مكان دراسة أو عمل، تُشدَّد العقوبة إلى الحبس لمدة خمس سنوات وغرامة مالية بقيمة 300 ألف ريال سعودي.

زاي. العنف في الفضاء الإلكتروني

يفرض نظام مكافحة جرائم المعلوماتية[57] عقوبات على أي فعل يُرتكب باستخدام الشبكة المعلوماتية ويكون من شأنه المساس بالحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين و/أو ترويج/تعزيز الاتجار في الجنس البشري/الاتجار بالبشر أو تسهيله. وعلى الرغم من أن القانون لا يتضمن نصاً صريحاً بشأن العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات، إلا أن أحكامه تنطبق على الرجال والنساء على حد سواء. أما نظام مكافحة جريمة التحرش، فيجرّم كلّ فعل من أفعال التحرش يُرتكب بوسائل التقنية الحديثة[58].

حاء. الاشتغال بالجنس ومكافحة البغاء

البغاء ممنوع في السعودية، وهو جريمة خطيرة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية. كذلك يعاقب على ممارسة الجنس خارج اطار الزواج.

طاء. الاتجار بالبشر

يحظّر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص[59] الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.

وينص النظام على عقوبات تصل إلى الحبس لمدة 15 سنة أو غرامة لا تزيد على مليون ريال، أو كلا العقوبتين. وقد تُشدَّد العقوبات في ظروف معينة، بما في ذلك في حال الاتجار بامرأة أو طفل أو أصل أو فرع.

ويتناول النظام بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأن المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص. ومن بين هذه الإجراءات:

1. إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها.
2. إتاحة الفرصة له لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي والنفسي والاجتماعي.
3. عرضه على الطبيب المختص إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية، أو إذا طلب ذلك.
4. إيداعه أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حالته الطبية أو النفسية أو العمرية تستدعي ذلك.
5. إيداعه أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى.
6. توفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك.
7. إذا كان المجني عليه أجنبياً وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة، أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة، فللادعاء العام أو المحكمة المختصة تقدير ذلك.

وتختص لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص[60] بجملة من المهام، منها:

- متابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص لضمان عدم معاودة إيذائهم.
- وضع سياسة تحثّ على البحث النشط عن الضحايا والتدريب على وسائل التعرف عليهم، وإعداد البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

ويبقى أن العمال الأجانب هم الأكثر عرضة للاتجار، ولا سيما النساء العاملات في المنازل، نظراً لعزلتهنَّ داخل المساكن[61].

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

العمل والمنافع الاقتصادية

04

4. العمل والمنافع الاقتصادية

المملكة طرف في العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تُعنى بتمكين المرأة العاملة وحفظ حقوقها ومنع التفرقة والسخرة وتحفيز تساوي الأجور. وقد نصّ النظام الأساسي للحكم في المادة 28 منه على أن "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل".

ووكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل هي الجهاز الرقابي المتخصص في تلقي شكاوى العمل، وتستقبل البلاغات بطرق مختلفة منها الرقم الموحد 1911 أو البوابة الإلكترونية[62].

وتحقّق وكالة التفتيش في الشكوى وتعالجها أو تحيلها إلى الجهات المختصة حسب نوعها.

وكذلك، يمكن تقديم شكوى أمام هيئة حقوق الإنسان. وتوضّح المادة 7/5 من تنظيم الهيئة اختصاصها في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أُنشئت في الهيئة إدارة معنية بتلقي الشكاوى ولجنة خاصة بالمرأة[63]. ويمكن أيضاً رفع شكوى لدى المحاكم العمالية أو ديوان المظالم حسب الاختصاص، وكذلك أمام اللجنة الوطنية للجان العمالية .

ألف. عدم التمييز في العمل

يتضمّن نظام العمل أحكاماً محدَّدة تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة. وجاء التعديل الذي أُدخل على المادتين 2 و3 من النظام الآنف الذكر ليعيد التأكيد على شمول "النساء" في تعريف العامل، كما هو منصوص عليه في القانون. كذلك، يؤكّد القانون صراحةً أن المواطنين متساوون في حق العمل بدون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء في أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه[64].

ويحظّر القرار الوزاري رقم 39860 لسنة 1440 التمييز في أجور العاملات عن العاملين في العمل ذي القيمة المتساوية[65]. وقد تم تعريف كلمة "الأجر" في نظام العمل بأنه يمثل "الأجر الفعلي"، وهو "الأجر الأساسي" مضافاً إليه سائر الزيادات المستحقة للعامل مثل العمولة والبدلات، والمنح والميزات وغيرها[66].

ووفق المادة 34 من لائحة تنظيم العمل، "لا يتطلب تشغيل النساء الحصول على تصريح من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أو من أي جهة أخرى، ويمنع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل بالقيمة المتساوية".

وبدورها، تؤكد اللائحة التنفيذية للموارد البشرية في الخدمة المدنية، بنسختها الأخيرة لسنة 2019، مبدأ عدم التمييز بين الرجل والمرأة في التوظيف والترقيات والرواتب والتدريب.

باء. القيود على عمل المرأة

لا تفرض أي قيود على عمل المرأة، فبموجب المرسوم الملكي م/5 بتاريخ 1442/1/7هـ، حُذفت المادة 149 التي تنص على أنه "يحظر تشغيل المرأة في المهن والأعمال الخطرة والضارة، ويحدد الوزير بقرار منه المهن والأعمال التي تُعدُّ خطرة أو ضارة ومن شأنها أن تعرّض النساء لأخطار أو أضرار محددة، مما يجب معه حظر عملهنَّ فيها أو تقييده بشروط خاصة".

تضمنت التعديلات التي شملها المرسوم إضافة المادة 131 مكرر ونصّها التالي: "يحدد الوزير بقرار منه المهن والأعمال التي تعدُّ خطرة، أو ضارة، أو من شأنها أن تعرض العامل لأخطار أو أضرار غير عادية، والفئات التي يحظر، دائماً أو مؤقتاً، تشغيلها فيها بشروط خاصة، بما في ذلك مدى الحاجة، أو تحديد أوقات العمل لأي من تلك الفئات، بما يتوافق مع التزامات السعودية ذات الصلة الواردة في الاتفاقيات الدولية".

وفيما يتعلق بساعات العمل، أُلغيت المادة 150 بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1442/1/7 التي كانت تنص على أنه "لا يجوز تشغيل النساء أثناء فترة من الليل تتعدى 11 ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير".

جيم. الحقوق والتأمينات الأسرية والاجتماعية

للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع (ولادة) لمدة عشرة أسابيع بأجر كامل يدفعه صاحب العمل، ويجوز لها تمديد الإجازة لمدة شهر بدون أجر[67]. ولا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أثناء إجازة الوضع[68]. وعلى الرغم من أنه لا يحق للآباء في إجازة أبوة، خلافاً للأمهات، فإن للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له[69].

ويفرض نظام العمل على كلّ صاحب عمل يشغّل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً لرعاية أطفال العاملات الذين تقلّ أعمارهم عن ست سنوات، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر[70]. وفي المنشآت التي تضم 100 عاملة فأكثر في مدينة واحدة، فإن النظام يعطي الوزير الأحقية في إلزام صاحب العمل في إنشاء دار حضانة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، بالاشتراك مع أصحاب العمل الآخرين في المدينة نفسها أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة.

ويساوي القانون بين الرجل والمرأة في سن التقاعد، إذ يحق لكل عامل بلغ ستين سنة كاملة وتوقف عن ممارسة أي نشاط خاضع للنظام الحصول على معاش تقاعد بموجب هذا القانون[71]. أما نظام التقاعد المدني، فينصّ على أن سن التقاعد لجميع الموظفين هو ستين سنة، ما لم تمدَّد الخدمة بقرار من مجلس الوزراء إلى سن الخامسة والستين[72].

ولكن، لا يجيز قانون التأمينات الاجتماعية للمرأة نقل معاشها التقاعدي إلى زوجها إلا في حالات محددة إذا كان عاجزاً عن الكسب وذلك إلى حين زوال عجزه[73].

دال. التحرش الجنسي في مكان العمل

التحرش الجنسي في مكان العمل مشمول بالقانون الخاص بالتحرش الجنسي الذي اعتُمد عام 2018 بموجب المرسوم الملكي رقم م/96. فالمادة 5 من القانون الآنف الذكر تنصّ على ما يلي:

1. يجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل في كلّ منها، على أن يشمل ذلك:

أ. آلية تلقّي الشكاوى داخل الجهة؛

ب. الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكاوى وجديتها وبما يحافظ على سريتها؛

ج. نشر تلك التدابير وتعريف منسوبيها بها.

وقد حُددت هذه التدابير في ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل.

2. يجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي مساءلة أي من منسوبيها – تأديبيّاً – في حالة مخالفته أياً من الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة.

كما أن نظام مكافحة التحرش يعطي المجني عليه الحق في تقديم شكوى أمام الجهات المختصة نظاماً، حتى لو جرى مساءلة الجاني تأديبياً في مقر العمل (المادة 5)، وتكون عقوبة التحرش مشددة إذا كان الجاني له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه أو إذا وقعت جريمة التحرش في مقر عمل (المادة 6).

كذلك، يجيز نظام العمل المعمول به للعامل أن يترك العمل بدون إشعار، وذلك في أي من الحالات الآتية[74]:

- إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف، أو سلوك مخل بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته.
- إذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة.

ويتيح معظم أصحاب العمل أماكن عمل منفصلة للذكور والإناث.

ويتضمّن النظام أحكاماً بشأن المطالبات المدنية/سُبُل الانتصاف في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل. فوفقاً لنظام مكافحة جريمة التحرش، لا تحوَّل المساءلة التأديبية بحق المجني عليه بدون التقدم بشكوى أمام الجهات/المحاكم المختصة. ونصت المادة 3(5) من ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل على حفظ حق العامل المعتدى عليه من أي ضرر يؤدي أو أدى إلى حرمانه من أي ميزة من مميزات العمل مثل الترقيات والمكافآت والدورات التدريبية وغيرها. ويعاقَب مرتكب هذا الفعل بالحبس لمدة لا تزيد عن 5 سنوات و/أو بغرامة لا تزيد عن 300 ألف ريال[75].

هاء. العاملات في المنازل

في المملكة العربية السعودية ما يقارب 1.5 مليون عامل منزلي أجنبي يتحدرون من جنوب وشرق آسيا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا. ويُستثنى العاملون في الخدمة المنزلية من أحكام نظام العمل[76].

وقد منعت اللائحة التنفيذية لنظام العمل الصادرة عام 2016 صاحب العمل من الاحتفاظ بجواز سفر العمال. ولكن، في حال طلب العامل من صاحب عمله الاحتفاظ بجواز سفره، يجب توقيع إقرار مكتوب في هذا الشأن باللغة العربية وبلغة العامل.

وينظّم قرار مجلس الوزراء رقم 310 لسنة 1434 (2013) عمل العمال المنزليين ويحدّد الاستحقاقات الدنيا التي تجب لهم. فمن واجب صاحب العمل ألا يمسّ بكرامة العامل وأن يحافظ على سلامته. وقد حدّد قرار مجلس الوزراء رقم 166 تاريخ 1421/7/12هـ (2000) ضوابط العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد، مشترطاً أن يرعى عقد العمل المُبرم هذه العلاقة بين الطرفين. ويسمح القرار للعامل الأجنبي الوافد بمراجعة إدارة الجوازات لإصدار تصريح إقامة له ولأفراد أسرته. ولا يجوز لصاحب العمل أن يحتفظ بجواز سفر العامل في الخدمة المنزلية.

©michaeljung/iStock via Getty Images

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

05

5. المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

في آذار/مارس 2022، أُعلن عن نظام جديد للأحوال الشخصية. وتندرج هذه الخطوة ضمن جهود تطوير البيئة التشريعية في المملكة العربية السعودية. وتم الإعلان عن تفاصيل هذا النظام الجديد الذي يتضمن الأحكام التالية:

- يتعامل نظام الأحوال الشخصية الجديد مع حق المرأة في إعالة من زوجها، بغض النظر عن حالتها المالية.
- تشمل النفقة في النظام الجديد المأكل والمسكن والملبس والضروريات الأساسية وما تحدده اللوائح ذات الصلة.
- يؤكد النظام وجوب توثيق الحقائق المتعلقة بالأحوال الشخصية في المواعيد المخصصة لذلك، مثل الطلاق والعودة وتعويض الزوجة تعويضاً عادلاً في حال عدم التوثيق.
- يحدد القانون الحد الأدنى لسن الزواج بالثامنة عشرة.
- يمنح النظام الجديد المرأة الحق الكامل في فسخ عقد الزواج من جانب واحد في عدد من الحالات، ويمكّنها من توثيق الطلاق حتى في حالة عدم موافقة الزوج.
- يشدد القانون على ضرورة مراعاة مصلحة الحفاظ على كيان الأسرة في حساب عدد الطلقات.
- يحفظ النظام حقوق الأبناء في حالة الطلاق والانفصال بين الزوجين.

ويحدّد نظام المرافعات الشرعية اختصاص المحاكم الأسرية بالنظر في جميع المنازعات الشخصية والأسرية[77]؛ أما نظام القضاء فيرسي الأسس لنظام المحاكم الأسرية المتخصّصة، وكلاهما يعتمدان لغة محايدة في تنظيم الحقوق.

وقد استثنيت القضايا الزوجية واللاحقة لفسخ عقد الزواج من نظام المرافعات الشرعية الذي يقضي بإقامة الدعوى في مقر إقامة المدعى عليه. وأصبحت الدعوى تقام في مقر إقامة المرأة المدعية بصرف النظر عن مقر إقامة المدعى عليه.

ومن الجدير ذكره أن مجلس الوزراء أنشأ مجلس شؤون الأسرة الهادف إلى تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع والنهوض بها. وتضمنت المادة 2 من تنظيم المجلس تشكيل لجان فنية، من بينها لجنة المرأة، التي تبحث في قضايا المرأة كافة وتضع استراتيجيات وتشريعات من شأنها تمكين المرأة في جوانب حياتها كافة.

ألف. زواج الأطفال

تعرّف المادة 1 من نظام حماية الطفل على أنه "كلّ إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره[78]". وتُلزم المادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل بالتأكد من أن تزويج من قلّ عمره عن ثمانية عشر عاماً لن يلحق به الضرر ويحقق مصالحه الفضلى ذكراً كان أو أنثى[79]. وفي أحدث تعميم في هذا الشأن، دعت وزارة العدل المأذونين إلى عدم إجراء أي عقود زواج لمن يقلّ عمرهم عن 18 عاماً، وإحالة ما يردهم إلى المحكمة المختصة تماشياً مع المادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل[80]. وعليه، بات ممكناً إبطال زواج من هم دون الثامنة عشرة في حال إبرامه بدون إذن المحكمة المختصة امتثالاً للوائح المعمول بها.

ولا يمكن للمرأة أن تتزوج بدون موافقة ولي أمرها الذكر. وفي حال لم يكن لها ولي أمر أو لم يوافق وليها على الزواج، يتعيّن على المرأة الراغبة في الزواج أن تلتمس أمراً من المحكمة لهذه الغاية[81]. في هذه الحالة، يضطلع القاضي بدور الولي ويجوز له الموافقة على الزواج[82].

ومن واجب المرأة عموماً أن تطيع زوجها ما لم يكن ذلك مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية. أما الزوج، فعليه أن ينفق على أسرته[83]. ومن واجب الزوجين أن يحترما ويعاملا بعضهما البعض بحبّ وبما يحقق السلام والوئام في الحياة الأسرية.

وتعدد الزوجات مشروع، بحيث يجوز لكلّ رجل أن يتّخذ أربع زوجات، شريطة أن يعدُل بينهن.

باء. إبرام عقد الزواج

بموجب المرسوم الملكي رقم م/134، "يُعدُّ رب الأسرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنسبة إلى الأولاد القصَّر".

علاوةً على ذلك، تؤكّد أحكام قانونية عامة على المساواة في الأهلية القانونية بين النساء والرجال، بما في ذلك اختيار مكان

السكن والإقامة. وقد عُدّلت المادة 30 من نظام الأحوال المدنية وأزيلت الإشارة إلى أن محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها[84]. واستكمالاً لذلك، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ليؤكد عدم الامتناع من إسكان المرأة[85].

وعلى الرغم من غياب نظام يرعى الملكية الزوجية، إلا أنّ النظام الأساسي يكفل حق كل مواطن في الملكية الخاصة ويحميه، مستنداً في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر التشريع الرئيسي[86]. فمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على فصل الممتلكات بين الزوجين، ولكلّ منهما الحق الكامل في التملّك والتصرف بالممتلكات والأصول على نحو مستقل قبل الزواج وخلاله وبعد إنهائه بالطلاق.

جيم. الطلاق

يستطيع الرجل أن يُطلِق يمين الطلاق على زوجته من جانب واحد. وبات الزوج يُلزم بتوثيق الطلاق من جانبه أمام المحكمة وبحضور زوجته بعد أن كان في السابق يطلّق زوجته غيابياً أمام المحكمة ثم يبلّغها بذلك برسالة نصية إلكترونية[87]. ويحق للزوجة طلب فسخ الزواج لسبب محدد مثل عدم إطاقتها العيش مع زوجها، كما يمكنها طلب الخلع مقابل عوض[88].

دال. الولاية وحضانة الأطفال

للأب والأم حقوق متساوية في حق الولاية على أطفالهم في أثناء الزواج، إذ تنص المادة 91 من نظام الأحوال المدنية على أن "رب الأسرة هو الأب والأم بالنسبة للأولاد القصَّر في مجال تطبيق هذا النظام". وتعترف هذه المادة بحق الأم بمباشرة كافة ما يتعلق بالوقائع المدنية لأطفالها مثل تسجيل ولادتهم، ويحق لها كذلك إصدار بطاقة عائلة التي تمكّنها من مراجعة الجهات كافة. ويحق للأم تولي شؤون أطفالها التعليمية والصحية والمالية كافة أسوة بالأب.

أما في حالة الطلاق، فتكون الولاية للحاضن بموجب صك الحضانة. ويمكن للحاضن تسلّم المبالغ التي تصرف للمحضون

ومراجعة الأحوال المدنية وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء الإجراءات لدى جميع الجهات الحكومية، بالإضافة إلى إصدار جواز السفر والسفر به[89].

وفي حالة الطلاق، تُحدَّد الحضانة على النحو التالي:

- المتعين في الحضانة هو اتباع مصلحة الطفل المحضون[90].
- والأم أحق بكفالة القاصر إذا كانت صالحة للحضانة، سواء كان القاصر ذكراً أم أنثى[91]. وعند الزواج تستمر حضانتها لأبنائها ما لم يعترض الأب على حضانتها لهم[92]، وفي حالة اعتراضه يتم النظر في الأصلح للطفل، كما يتم مراعاة وجود موافقة زوجها على حضانتها لأبنائها[93] ومدى صلاح الأب لحضانة أبنائه[94].

هاء. الميراث

يرتبط الإرث بأحكام الشريعة الإسلامية التي تفرض على الرجل تحمّل المسؤولية المالية، بينما للمرأة ملء الحرية في تقاسم أموالها. ويُحدَّد مقدار الميراث بحسب درجة القربى. ويجوز للمرأة أن ترث أبيها أو أمها أو زوجها أو أطفالها، إضافةً إلى أفراد الأسرة الآخرين ضمن شروط معينة. وتتعدّد حالات ميراث المرأة وتصل لأكثر من ثلاثين حالة ترث في أكثرها مثل الرجل، وترث أكثر منه في بعضها، وترث أقل منه في أربع حالات فقط[95].

واو. الجنسية

تختلف معاملة المرأة عن الرجل في نظام الجنسية العربية السعودية[96].

وتوفر المادة 16 من نظام الجنسية العربية السعودية حق الرجل في نقل جنسيته لزوجته وهو حق مقيد بشروط. وقد خضع النظام لعدد من التعديلات أبرزها تعديل المادتين 12 و17 اللتين عززتا حق المرأة السعودية في احتفاظها بجنسيتها السعودية في حال تجنُّس زوجها السعودي بجنسية أجنبية أو زواجها من أجنبي. وتنص المادة 12 على أنه لا يترتب على تجنس السعودي بجنسية أجنبية، إذا أُذِن له في ذلك، أن تفقد زوجته الجنسية السعودية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة، إلا إذا قررت ذلك وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها الجديدة. وتنص المادة 17 على ألا تفقد المرأة العربية السعودية جنسيتها إذا تزوجت بأجنبي، إلا إذا قررت ذلك وأعلنت التحاقها بجنسية زوجها ودخلت بهذه الجنسية بحكم القانون الخاص بها. كذلك، تنص المادة 18 على أنه "يحق للمرأة العربية السعودية المتزوجة بأجنبي أن تسترد جنسيتها العربية السعودية عند انتهاء الزوجية بعد عودتها للإقامة في المملكة".

ويكتسب الأطفال المولودون لآباء سعوديين الجنسية السعودية تلقائياً عند الولادة، بغض النظر عن مكان ولادتهم. لكنّ المرأة السعودية، لا تنقل جنسيتها إلى زوجها أو طفلها إذا كان ثمرة زواجها بأجنبي. فوفقاً للمادة 7 من نظام الجنسية السعودية، "يكون سعودياً من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو وُلد داخل المملكة لأبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط في المملكة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس". ويجوز لأولاد المرأة السعودية التقدّم بطلب الحصول على الجنسية السعودية في غضون عام من بلوغهم سن الرشد إذا توفرت فيهم مجموعة شروط، منها الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية، وإجادة اللغة العربية، وألا يكون قد صدر حكم جنائي فيهم[97]. ولابن أو بنت المواطنة السعودية حقوق ومزايا يتمتعون بها أسوة بالمواطنين كتلك المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم[98]. وجاء قرار مجلس الوزراء رقم 406 الصادر بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 والمتعلق بالترتيبات الخاصة بأولاد المواطنة السعودية من غير السعودي ليمنح "بعض الامتيازات" لهؤلاء الأطفال، مثل استقدامهم من قِبل والدتهم إذا كانوا خارج المملكة، وأن تتحمل الدولة رسوم إقامتهم، والسماح لهم بالعمل في القطاع الخاص، ومعاملتهم معاملة السعوديين من حيث الدراسة والعلاج، واحتسابهم ضمن نسب توطين الوظائف في القطاع الخاص. صدر عام 2023 مرسوم ملكي يقضي بالموافقة على تعديل المادة الثامنة من نظام الجنسية السعودية، بحيث أصبح يجوز منح الجنسية السعودية "بأمر من رئيس مجلس الوزراء" بناء على اقتراح وزير الداخلية وليس بموجب "قرار من وزير الداخلية". ووفق المرسوم إنّ شروط منح الجنسية لأبناء السعوديات هي: أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغه سن الرشد، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق الحكم عليه بحكم جنائي أو بعقوبة السجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن ستة أشهر، إضافة لإجادته اللغة العربية.

©AntonioGuillem/iStock via Getty Images

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

06

6. الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

ألف. الرعاية الصحية للأمهات

تتمثل أبرز برامج دعم صحة المرأة في تأسيس برنامج الحمل المتطور، والبرنامج الوطني لدعم الرضاعة الطبيعية، وبرنامج الزواج الصحي المتضمن الكشف قبل الزواج عن الأمراض الوراثية، وبرنامج التوعية بالتغذية الصحية المتوازنة، ونظام مراقبة الأوبئة.

وتنصّ الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة ووثيقة حقوق المرضى على حق المرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة والمجانية بدون تمييز على أساس الجنس. وتنص المادة العاشرة من النظام الصحي على أن يتم تمويل خدمات الرعاية الصحية من الميزانية العامة للدولة، وإيرادات الضمان الصحي التعاوني، والوقف والهبات والتبرعات والوصايا وغيرها[99].

وعملاً بأحكام النظام الصحي[100]، توفّر الدولة خدمات الرعاية بصحة الأم والطفل، ولا تُفرض أي قيود تتعلق بالوضع العائلي للمرأة أو تشترط حصولها على إذن من طرف ثالث.

وحسبما تُظهر قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما تتضمّنه من سياسات وقوانين بشأن السعودية[101]، يجب على المراهقين دون سن الثامنة عشرة الحصول على موافقة الوالدين للاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. أما الزوجة، فلا تحتاج إلى موافقة زوجها.

باء. وسائل منع الحمل

على الرغم من غياب قانون ينظّم الوصول إلى خدمات منع الحمل في المملكة، لا يستوجب الحصول على هذه الخدمات موافقة الوالدين. وما من قانون أو تنظيم يكفل الحصول على خدمات منع الحمل.

©ADragan/iStock via Getty Images

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

جيم. الإجهاض

تحظّر الأنظمة المعمول بها الاجهاض، ولكن بموجب لائحة وزارية صدرت عام 1989 أبيح الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا لم يكن الحمل أتمّ أربعة أشهر وثبت بصورة أكيدة أن استمراره يهدد صحة الأم بضرر جسيم. ويكون ذلك بقرار من لجنة طبية وبموافقة خطية من المرأة وزوجها أو ولي أمرها[102]. كذلك، صدرت فتوى تم تعميمها على جميع القطاعات الصحية مفادها أنه يجوز إجهاض الجنين قبل أو بعد نفخ الروح (أي بعد 120 يوماً) إذا كان بقاؤه يهدد حياة الأم، ويجوز إجهاض الجنين قبل نفخ الروح إذا كان مصاباً بمرض (وراثي أو غير وراثي) لا تتأتى معه الحياة، أو تتأتى معه الحياة مستقبلاً ولكن في ذلك ضرر شديد على الجنين بأن يكون مصاباً بإعاقة شديدة مستديمة لا يرجى برؤها. ولا يتناول أي قانون أو تنظيم الحصول على الرعاية بعد الإجهاض.

دال. التثقيف في مجال الصحة الجنسية

لا قانون أو تنظيم يوجب تضمين التثقيف الشامل بشأن الصحة الجنسية في المنهج التعليمي الوطني. فقد أشار التقرير القُطري لعام 2014، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضمّن المؤشر المركّب للسياسة الوطنية، إلى إتاحة التثقيف والمعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية للجمهور وفي المدارس الثانوية وضمن التدريب الموجّه إلى المعلمين[103]. ومع ذلك، ما من بيانات تشير إلى إلزاميته.

ويتم تدريس طلاب وطالبات المرحلة الثانوية مقرراً بعنوان "القانون في حياتنا" يشمل وحدة بعنوان "القانون ودوره في الحماية الاجتماعية" وأخرى بعنوان "القانون وحقوق الانسان".

هاء. الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة

يكفل نظام الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم حق المرأة الحامل المصابة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، ولا يجوز حرمانها من حضانة أطفالها. وعلاوةً على ذلك، يضمن هذا النظام حق

المرضى في تلقي خدمات الرعاية الصحية اللازمة، من دون أن يتطرق إلى الاختبارات والفحوص السابقة لتشخيص الإصابة[104] أو يربط الحصول على هذه الخدمات بإذن من طرف ثالث.

وعملاً بالنظام الصحي، توفّر الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين في مجال مكافحة الأمراض المعدية والوبائية[105].

والفحص الطبي إلزامي قبل الزواج، تفرضه وزارة الصحة على المقبلين على الزواج لكشف الأمراض الوراثية والمعدية (ومنها فيروس نقص المناعة البشرية)[106]. ولا تتوفر معلومات عن تمكُّن النساء والفتيات غير المتزوجات من إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

واو. الميل الجنسي والقضايا ذات الصلة

العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد جرمٌ تعاقب عليه الشريعة الإسلامية بعقوبة الزنا. ووفقاً للشرع، تنتهك هذه العلاقات الأعراف التي تعترف بالزواج على أنه عقد رسمي بين رجل وامرأة وتحفظ دوراً محدداً لكل منهما في الزواج.

وما من قوانين محددة في المملكة العربية السعودية تحمي من جرائم الكراهية أو التمييز أو العنف على أساس ميلهم الجنسي.

ولا حماية قانونية أيضاً لمغايري الهوية الجنسية أو اعتراف قانوني بهم. ووحدهم مزدوجو الجنس يجوز لهم إجراء عمليات جراحية لتحديد جنسهم في مراكز طبية ومستشفيات، وذلك بعد تثبُّت وزارة الصحة من الحالة، بحسب مرسوم صادر عن وزارة الصحة عام 2011[107].

التشريعات

- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لسنة 1992.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1.
- نظام الجنسية العربية السعودية لسنة 1954.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d9f183b6-3afc-4405-834f-a9a700f18571/1.
- نظام الرعاية الصحية والنفسية 2014.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/107f22b5-81a2-47ee-84bc-a9a700f2907a/1.
- نظام العمل لسنة 2005.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/08381293-6388-48e2-8ad2-a9a700f2aa94/1.
- نظام الخدمة المدنية.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/32f651e6-2976-439c-b418-a9a700f23fb2/1.
- نظام التأمين ضد التعطيل عن العمل.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c331efa7-58ec-48c9-b70e-a9a700f2ba82/1.
- نظام التقاعد المدني.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/859d4e56-627b-4766-a7aa-a9a700f23975/1.
- نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4e09c59d-f173-4971-8a38-a9a700f27025/1.
- نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83f450eb-7985-461f-b053-a9a700f2ba08/2.
- نظام مكافحة جريمة التحرش الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/96 لسنة 1439.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f9de1b7f-7526-4c44-b9f3-a9f8015cf5b6/1.
- نظام المرافعات الشرعية.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f0eaae46-9f84-40ee-815e-a9a700f268b3/1.
- نظام ملكية الوحدات العقارية.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c104908b-d32d-411a-b71e-a9a700f214b0/1.
- نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/91 لسنة 1412 المعدّل بالأمر الملكي رقم أ/44 لسنة 1434.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b5cf540a-e6ac-426a-b348-a9a700f163de/1.
- نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 لسنة 1428.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/ea1765a3-dec3-41a0-a32f-a9a700f26d58/1.
- نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم 23 لسنة 1379.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3563a355-6ff9-4296-af66-a9a700f20e70/1.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/17 لسنة 1428.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1.
- النظام التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/2 لسنة 1390.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c58ba10c-4e89-4c06-98d7-a9a700f1c706/1.
- نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 لسنة 1437.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/7749418e-230d-41e5-a6ad-996e7001818f?lawId=97fcbd84-fd17-4111-876e-a9a700f1eac5.

- نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/7 لسنة 1407.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7e2b99b1-0e84-4dd1-90c7-a9a700f18cdf/1
- نظام وثائق السفر لسنة 1421.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/e29f08fa-d53e-4944-b22b-a9a700f17fd9/1
- نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 لسنة 1439.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/9d240ae2-a709-48ee-ac82-a9ed0119f62d/1
- النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 لسنة 1423.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1169b2b7-4e7d-4775-86b0-a9a700f2841e/1
- نظام مزاولة المهن الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/59 لسنة 1426، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 4080489 لسنة 1439.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f1de206c-eef4-4a76-904a-a9a700f2899a/1
- نظام حماية الطفل لعام 2014.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/2d3cb83a-0379-4cde-8e0b-a9a700f272bd/1
- نظام الأحداث لعام 2018.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4ec27eee-f917-408c-85eb-a9f6011ea426/1
- نظام الضمان الاجتماعي 2020.
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7799b707-e228-452c-8b19-ac7b00b4b64e/1

المراجع

T. Butler, "The Times: Are They a-Changin'? Saudi Law Finally Addresses Domestic Violence with its Regulation on Protection from Abuse," Iowa Law Review, vol. 100 (2015), pp. 1,233-1,244. Available at https://ilr.law.uiowa.edu/assets/Uploads/ILR-100-3-Butler.pdf.

Eleanor Abdella Doumato, Women's Rights in the Middle East and North Africa, Saudi Arabia (Freedom House, 2010). Available at https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf.

Human Rights Watch, Perpetual Minors: Human Rights Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex Segregation in Saudi Arabia (2008). Available at https://www.hrw.org/report/2008/04/19/perpetual-minors/human-rights-abuses-stemming-male-guardianship-and-sex.

Human Rights Watch, "Saudi Arabia: New Law to Criminalize Domestic Abuse" (3 September 2013). Available at https://www.hrw.org/news/2013/09/03/saudi-arabia-new-law-criminalize-domestic-abuse.

Organization for Economic Cooperation and Development, Social Institutions and Gender Index Saudi Arabia (2014). Available at http://www.genderindex.org/country/saudi-arabia.

United Nations CEDAW Committee, Concluding Comments of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Saudi Arabia (8 April 2008), CEDAW/C/SAU/CO/2. Available at http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fSAU%2fCO%2f2&Lang=en.

United Nations CEDAW Committee, Concluding observations on the combined third and fourth periodic reports of Saudi Arabia (9 March 2018), CEDAW/C/SAU/CO/3-4.

UNAIDS, Laws and Policies Analytics: Saudi Arabia. Available at http://lawsandpolicies.unaids.org/country?id=SAU.

IDEA, Gender quotas database: Saudi Arabia. Available at https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/256/35.

Inter-Parliamentary Union: Saudi Arabia. Available at https://data.ipu.org/node/149/data-on-women?chamber_id=13567.

Ministry of Justice, Legal precedents collection, 10th edition, pp.93-102, 103-105.

الحواشي

1. لمزيد من المعلومات عن المبادرات والخدمات الخاصة بالنساء، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة.
2. المرسوم الملكي رقم 7/2 وتاريخ 1416/04/16 الموافق 12 أيلول/سبتمبر 1995م.
3. المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 1398/03/12هـ الموافق 20 شباط/فبراير 1978م.
4. المرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 1398/03/12هـ الموافق 20 شباط/فبراير 1978م.
5. المادة 70 من النظام الأساسي للحكم.
6. المادة 1/11 من إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 287 وتاريخ 1431/08/14 هـ الموافق 26 تموز/يوليو 2010م.
7. النظام الأساسي للحكم، الأمر الملكي رقم أ/90، 1 آذار/مارس 1992.
8. إعلان سمو ولي العهد عن تطوير منظومة التشريعات المتخصصة بتاريخ 8 شباط/فبراير 2021م.
9. تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بتاريخ 1426/08/08هـ الموافق 12 أيلول/سبتمبر 2005م.
10. المادة 5/7 من تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بتاريخ 1426/08/08هـ الموافق 12 أيلول/سبتمبر 2005م.
11. "السعودية تعين أميرة وأكاديمية بارزة في مجلس شؤون الأسرة"، إرم-نيوز، https://www.eremnews.com/entertainment/society/2287501.
12. https://www.stats.gov.sa/ar/news/244.
13. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ملاحظات ختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية (9 آذار/مارس 2018)، CEDAW/C/SAU/CO/3-4.
14. https://www.vision2030.gov.sa/ar/.
15. وزارة الصحة، وثيقة حقوق المرضى؛ حقوق المرأة، الصفحتان 18 و19. https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/HealthTips/Documents/Patient-Bill-of-Rights-and-Responsibilities.pdf.
16. المادة الرابعة والمادة العاشرة من النظام الصحي، المرسوم الملكي رقم م/11 بتاريخ 1423/03/23 هـ الموافق 4 حزيران/يونيو 2002م.
17. وزارة الصحة، الدليل التعريفي ببرامج التحول الوطني في القطاع الصحي، ص. 29. https://www.moh.gov.sa/Ministry/About/Documents/2019-004.pdf.
18. وحدات الحماية الأسرية، القرار الملكي رقم 48539/ب في 1429/12/08هـ.
19. الإدارة العامة للحماية الأسرية، القرار الوزاري رقم 1/10771/ش في 1425/03/01هـ.
20. المرسوم الملكي رقم 23 لسنة 1379 بشأن نظام الإحصاءات العامة للدولة.
21. الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء.
22. الموقع الإلكتروني للمرصد الوطني للمرأة.
23. المرسوم الملكي رقم 2/م لسنة 1435 بشأن نظام الإجراءات الجزائية، المادة 139.
24. قرار مجلس الوزراء رقم 142 لسنة 1435 بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، المادتان 96 و97.
25. جمعية مودة، جمعية إحسان للخدمات القانونية، جمعية النهضة النسائية الخيرية، وغيرها. ويموّلها صندوق الجمعيات الأهلية المموّل من مصادر عدة منها الميزانية العامة للدولة والتبرعات (المادة 7 من نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية).
26. "10 ملايين و400 ألف ريال لافتتاح أقسام للحماية من العنف الأسري في 14 جمعية. بالمملكة"، الرياض (22 آذار/مارس 2015). https://www.alriyadh.com/1032138.
27. "بدلاً من المعرفين والشهود.. "البصمة" لإثبات هوية السعوديات في المحاكم"، الشرق الأوسط، (5 أيار/مايو 2014). https://aawsat.com/home/article/90346.

28. Hala Aldosari, The Personal is Political: Gender Identity in the Personal Status Laws of the Gulf Arab States (Washington DC: Arab Gulf States Institute in Washington, 2016).
29. الأمر السامي رقم 134/م لسنة 1440 بتعديل المرسوم الملكي رقم م/24 لسنة 1421 بشأن نظام وثائق السفر، المادة 2 (معدّلة)، والمادة 3 (ملغاة)، والمادة 4 (معدّلة).
30. المرسوم الملكي رقم م/7 لسنة 1407 بشأن نظام الأحوال المدنية، المادة 67 (المعدّلة بالمرسوم الملكي رقم م/28 لسنة 1434).
31. المرسوم الملكي رقم م/7 لسنة 1407 بشأن نظام الأحوال المدنية، المواد 18، و33، و47، و50، و53، و91، المعدّل بالمرسوم الملكي رقم م/134 لسنة 1440.
32. المرسوم الملكي رقم م/1 لسنة 1435 بشأن نظام المرافعات الشرعية، المواد من 121 إلى 127.
33. المرجع نفسه.
34. المرسوم الملكي رقم م/2 لسنة 1435 بشأن نظام الإجراءات الجزائية، المواد من 95 إلى 100، وقرار مجلس الوزراء رقم 142 بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، المادتان 96 و97.
35. مجلس القضاء الأعلى 5/510.
36. المرسوم الملكي رقم م/2 لسنة 1390 بشأن النظام التجاري، المواد 1، و4، و11.
37. المرسوم الملكي رقم م/3 لسنة 1437 بشأن نظام الشركات، المادة 2.
38. لمزيد من المعلومات بشأن المبادرات والخدمات الخاصة بالنساء، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة.
39. النظام الأساسي للحكم، الأمر الملكي رقم أ/91، المادتان 17 و18.
40. المرسوم الملكي رقم م/5 لسنة 1423 بشأن نظام ملكية الوحدات العقارية.
41. المرسوم الملكي رقم م/59 لسنة 1426 بشأن نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 4080489 لسنة 1439، المادة 2.
42. الأمر الملكي رقم أ/91 لسنة 1412 بشأن نظام مجلس الشورى، المادة 3 (المعدّلة بالأمر الملكي رقم أ/44 لسنة 1434).
43. نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013، المرسوم الملكي رقم م/52 بتاريخ 1434/11/15هـ الموافق 21 أيلول/سبتمبر 2013.
44. المرجع نفسه، المادة 1.
45. المرجع نفسه، المادة 2.
46. المرجع نفسه، المادة 3.
47. المرجع نفسه، المادة 5.
48. المرجع نفسه، المادة 7.
49. المرجع نفسه، المادة 13.
50. نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013، المادة 16.
51. اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء التي صدرت بالقرار الوزاري رقم 43047 تاريخ 1435/5/8هـ عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المادة 3.
52. تعميم وزارة العدل رقم 487/ت تاريخ 1435/5/19هـ؛ انظر أيضاً لجنة حقوق الطفل، قائمة المسائل المتعلقة بالتقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، إضافة ردود المملكة العربية السعودية على قائمة المسائل (3-30 أيلول/سبتمبر 2016)، CRC/C/SAU/Q/3-4/Add.1.
53. مجلس القضاء الأعلى 5/510 وتاريخ 1419/9/3هـ.
54. قرار رقم 455/ج2/ب وتاريخ 1422/4/14هـ.
55. المحكمة العليا 1/1/75 وتاريخ 1431/02/25هـ.
56. مجلس القضاء الأعلى 3/12 وتاريخ 1424/1/2هـ.
57. المرسوم الملكي رقم م/17 لسنة 1428 بشأن نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، المواد 1(1)، و3(4-5)، و6(1-3).
58. مرسوم ملكي رقم م/96 لسنة 1439 بشأن نظام مكافحة جريمة التحرش، المادة 1.

59. نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لسنة 2009، المرسوم الملكي رقم م/40.
60. https://www.ncct.gov.sa/ar/alrwyt-walrsalt.
61. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير بشأن الاتجار بالأشخاص لعام 2017.
62. وكالة الرقابة وتطوير بيئة العمل. https://bit.ly/3fTGZjU.
63. المادة 7/5 من تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بتاريخ 1426/08/08هـ الموافق 2005/09/12م.
64. المرسوم الملكي رقم م/51 لسنة 1426 بشأن نظام العمل، المادتان 2 و3 (المعدّلتان بالمرسوم الملكي رقم م/134 لسنة 1440).
65. القرار الوزاري رقم 39860 لسنة 1440 بشأن التنظيم الموحد لبيئة عمل المرأة، ص 4. https://www.ncar.gov.sa/Documents/Details?Id=0fV4ASscn9M1%2BUkiqIfdEw%3D%3D.
66. نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/51 وتاريخ 1426/08/23هـ الموافق 27 أيلول/سبتمبر 2005م والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/134 وتاريخ 1440/11/27هـ الموافق 30 تموز/يوليو 2019م والمرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1422/01/07هـ.
67. نظام العمل، المادتان 151 و152.
68. المرجع نفسه، المادة 155.
69. المرجع نفسه، المادة 113.
70. المرجع نفسه، المادة 159.
71. المرسوم الملكي رقم م/33 لسنة 1421 بشأن نظام التأمينات الاجتماعية، المادة 38 (المعدّلة بالمرسوم الملكي رقم م/134 لسنة 1440).
72. المرسوم الملكي رقم م/41 لسنة 1393 بشأن نظام التقاعد المدني، المادة 15.
73. المرسوم الملكي رقم م/33 لسنة 1421 بشأن نظام التأمينات الاجتماعية، المادة 2(8)(أ).
74. المرسوم الملكي رقم م/51 لسنة 1426 بشأن نظام العمل، المادة 81.
75. المرسوم الملكي رقم م/96 لسنة 1439 بشأن نظام مكافحة جريمة التحرش، المادتان 5(3) و6.
76. المرجع نفسه، المادة 7(2).
77. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير بشأن الاتجار بالأشخاص في المملكة العربية السعودية لعام 2017 (2017). https://sa.usembassy.gov/saudi-arabia-tip-2016-ara-final/.
78. المرسوم الملكي رقم م/14 لسنة 1436 بشأن نظام حماية الطفل، المادة 1.
79. القرار الوزاري رقم 56386 لسنة 1436 بشأن اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل، المادة 16(3).
80. تعميم وزارة العدل رقم (13/ت/7969) بتاريخ 1441/04/26هـ بشأن إجراء عقود زواج لمن يقلّ عمره عن 18 سنة. https://portaleservices.moj.gov.sa/TameemPortal/TameemList.aspx?id=37403.
81. المرسوم الملكي رقم م/5 لسنة 1435 بشأن نظام المرافعات الشرعية، المادة 33.
82. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 2014.
83. See Sahar Alhabdan, "Domestic Violence in Saudi Arabia" (2015), pp. 42-45.
84. المرسوم الملكي رقم م/7 لسنة 1407 بشأن نظام الأحوال المدنية، المادة 30.
85. تعميم وزارة العدل رقم 13/ت/7913 وتاريخ 1441/03/03هـ على حذف التصنيفات المتعلقة بقضايا إلزام المرأة بالعودة لبيت الزوجية من بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة وبناءً عليه لا يمكن تقديم هذه الدعوى.
86. النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90 لسنة 1412، المواد 1، و7، و17، و18.
87. عكاظ، لا طلاق إلا بحضور طرفي النزاع أمام المحكمة، 2020. https://www.okaz.com.sa/news/local/2008985.
88. طلب الزوجة فسخ النكاح كرهاً لزوجها، وعدم اطاقتها العيش معه، سبب معتبر شرعاً، حين الخشية من عدم إقامة حدود الله وأداء الحقوق الزوجية - المحكمة العليا (3/3/27) بتاريخ 12/24/ 1433هـ (مرفق رقم 2).
89. يرجى الاطلاع على المرفق رقم 13.

90. المحكمة العليا (3/3/33) بتاريخ 1433/5/1هـ (المرفق 3).
91. قرار المحكمة العليا (3/3/62) بتاريخ 1433/9/5هـ (المرفق 4).
92. مجموعة الأحكام القضائية 1434هـ – المجلد الحادي عشر – صفحة 241.
93. مجموعة الأحكام القضائية 1434هـ – المجلد الحادي عشر – صفحة 208.
94. مجموعة الأحكام القضائية 1434هـ – المجلد الحادي عشر – صفحة 267.
95. Organisation for Economic Co-operation and Development, Social Institutions and Gender Index, Saudi Arabia (2014).
96. نظام الجنسية العربية السعودية لسنة 1954، قرار مجلس الوزراء رقم 4 بتاريخ 1374/1/25هـ.
97. المرجع نفسه، المادة 8.
98. قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم 15206 وتاريخ 1439/1/25هـ، حيث تضمن البند (أولاً) في جزئية (ابن المواطنة وابنة المواطنة) أن يتم احتسابهم بواحد سعودي في نسبة التوطين، والسماح لهم بالعمل في المهن والأنشطة المقصورة على السعوديين.
99. المادة 10 من النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 وتاريخ 1423/03/23هـ الموافق 4 حزيران/يونيو 2002م.
100. المرسوم الملكي رقم م/11 لسنة 1423 بشأن النظام الصحي، المادة 4(1).
101. https://lawsandpolicies.unaids.org.
102. المرسوم الملكي رقم م/59 لسنة 1426 بشأن نظام مزاولة المهن الصحية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 4080489 لسنة 1439، المادة 22.
103. UNAIDS, National Policy and Comments Assessment: Saudi Arabia 2014, p.13. https://www.unaids.org/sites/default/files/country/documents/Saudi%20Arabia%20NCPI%202013.pdf.
104. المرسوم الملكي رقم م/41 لسنة 1439 بشأن نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، المادة 6.
105. المرسوم الملكي رقم م/11 لسنة 1423 بشأن النظام الصحي، المادة 4(6).
106. وزارة الصحة: برنامج الزواج الصحي 2014، الصفحتان 20 و23. https://www.moh.gov.sa/Ministry/About/Health%20Policies/005.pdf.
107. International Lesbian and Gay Association (ILGA), "Saudi Arabia: 425 Cases of Sex-Reassignment in 27 Years" (31 May 2012).

المصفوفة ومعايير الترميز

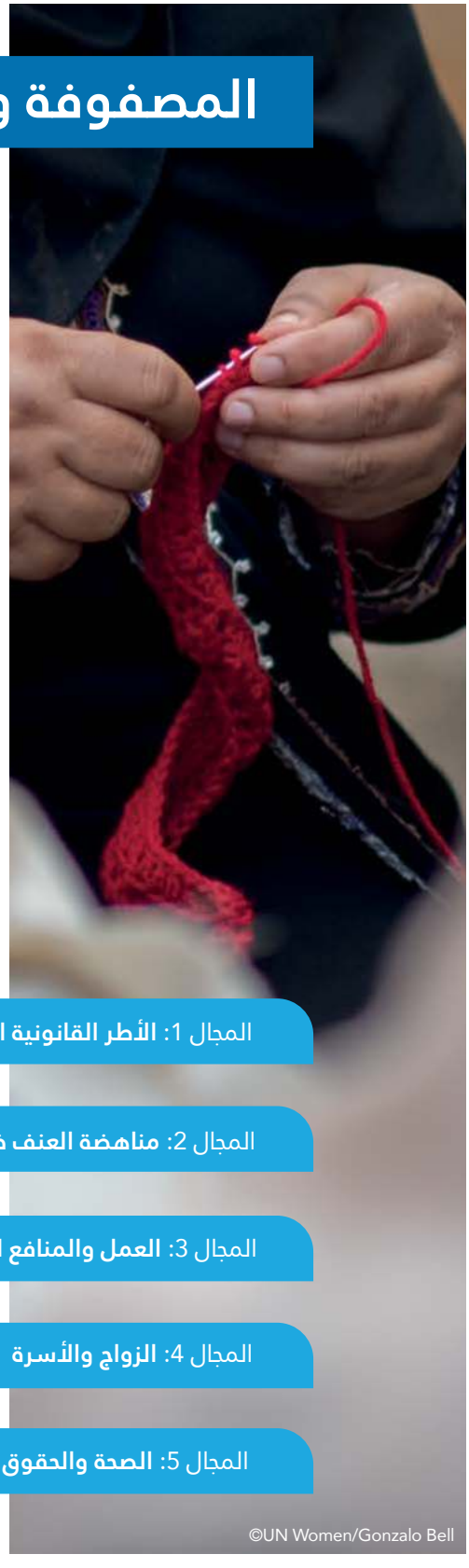
©UN Women/Gonzalo Bell

نعم

ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف.

جزئياً

تمت معالجة بعض جوانب القانون المتعلقة بعدالة النوع الاجتماعي، ولكن ما زالت هناك فجوات جسيمة. وما زال القانون يورد بعض الأوجه الهامة من عدم مساواة النوع الاجتماعي التي يجب معالجتها و/أو هناك فجوات جسيمة في الحماية القانونية من العنف.

لا

لا ينص القانون على مساواة النوع الاجتماعي و/أو الحماية من العنف غير متوفرة أو أنها موجودة ولكن بمستوى متدنٍ.

لا تتوفر أي بيانات.

لا يغطي القانون هذه المسألة.

المجال 1: **الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة**

المجال 2: **مناهضة العنف ضد المرأة**

المجال 3: **العمل والمنافع الاقتصادية**

المجال 4: **الزواج والأسرة**

المجال 5: **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**

المجال 1: الأطر القانونية الرئيسية والحياة العامة

التعزيز

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

- تم التصديق عليها بدون تحفظات.
- تم التصديق عليها مع تحفظات.
- لم يتم التصديق عليها.

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

- تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.
- يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصّ على حقوق محدودة أو غير متكافئة للمرأة.
- لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية القانون العرفي المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين القانون العرفي والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو القانون العرفي.
- القانون العرفي ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور .

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو الدستور ويُعلَن بطلان القانون ذي الصلة.
- لا تتناول التشريعات أو السوابق القضائية مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية المتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة.
- في حال وجود تعارض أو عدم اتساق بين قانون الأحوال الشخصية والأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة أو بعدم التمييز، يسمو قانون الأحوال الشخصية.
- قانون الأحوال الشخصية ليس مصدراً من مصادر القانون بموجب الدستور.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نظم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

- يحدّد القانون بوضوح ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها
- يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، ويجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة عموماً، ولكنّه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يذكرهما.

من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية، بدون الاعتراف بدور النظم غير الرسمية في تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان وصونها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز؛ أو لا يحدّد القانون ولاية نظم العدالة غير الرسمية واختصاصها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز.

لا يحدد القانون ولاية نُظم العدالة غير الرسمية واختصاصها.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

هناك قانون يجرّم صراحةً التمييز ضد المرأة، ويعترف بالتمييز المباشر وغير المباشر ويحظّرهما.

هناك قانون عام يحظّر التمييز، ولكنه لا يفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر ولا يأتي على ذكرهما.

ليس هناك قانون يحظّر أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

هناك نصّ صريح يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في تولي المناصب العامة والسياسية ويمنع التمييز في هذا الشأن.

ليس هناك أحكام تحظّر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق.

هناك أحكام قانونية تمنع صراحةً المرأة من التمتع بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية ومن إمكانية الوصول إليها.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو تتجاوزه.

هناك أنظمة مشرّعة و/أو دستورية إلزامية تخصّص حصصاً للمرأة في مقاعد البرلمان الوطني لا تفي بالحد الأدنى من المعيار الدولي الموصى به، ألا وهو 30 في المائة من المقاعد، أو اعتمدت الدولة نظام الحصص الطوعي.

ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص المرأة في مقاعد البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة و/أو الانتخابات.

هناك قانون يجرّم صراحةً العنف في السياسة و/أو الانتخابات بدون الإشارة الصريحة إلى العنف ضد المرأة.

ليس هناك قانون يجرّم أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الإنفاذ والرصد

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل الجنائية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تكفل المعونة القانونية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

هناك أحكام في الدستور/قوانين أخرى تكفل الحق في المعونة القانونية وفي تقديمها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني، والمساعدة المالية، والمشورة القانونية) في المسائل المدنية/الأسرية.

هناك أحكام مبهمة، لكن ليس هناك إشارة صريحة إلى تقديم المعونة القانونية.

ليس هناك أحكام تنصّ على كفالة المعونة القانونية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل المدنية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في كافة المسائل المدنية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في جميع المحاكم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الدينية والمدنية والجنائية ومحاكم الأسرة).

لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل في معظم الحالات، لكن لا تزال هناك استثناءات كبيرة.

ليس لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة خلافاً لشهادة الرجل في معظم الحالات.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

ينصّ القانون صراحةً على إنتاج ونشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

تذكر القوانين العامة للإحصاءات بوضوح نوع الجنس بوصفه مجالاً يتعين مسحه، غير أنها لا تلزم بإنتاج و/أو نشر هذه الإحصاءات أو توجبه.

ليس هناك تشريع يشير إلى الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض المسائل الشخصية/الأسرية.

يُطلب من المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات قانونية في كافة المسائل الشخصية/الأسرية.

هل هناك حوافز لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، أو حصص إلزامية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال؟

هناك حصص إلزامية للنساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية بحيث تفرض عقوبات في حال عدم الامتثال أو هناك حوافز للأحزاب لإدراج النساء في قوائم المرشحين.

هناك حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، لكن ليس هناك عقوبات في حال عدم الامتثال.

ليس هناك تشريع يلزم الأحزاب بتخصيص حصص إلزامية لإدراج النساء في قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الوطنية، ولا ينصّ أي تشريع على حوافز للأحزاب للقيام بذلك.

المجال 2: مناهضة العنف ضد المرأة

التعزيز

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف البدني. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف البدني و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف الجنسي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف الجنسي؛ و/أو لا يسّر حصول المرأة على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل العنف النفسي/العاطفي، ولا يجرّم العنف الأسري و/أو لا يمكّن المرأة من الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

هناك قانون بشأن العنف الأسري يشمل تعريفه كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي. ويسّر القانون حصول المرأة على تدابير الحماية، بما في ذلك أوامر الحماية وخدمات الدعم.

هناك قانون متعلق بالعنف الأسري، ولكن تعريفه غامض/غير واضح؛ ولا يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي، و/أو لا يتيح للمرأة الحصول على تدابير الحماية.

ليس هناك قانون متعلق بالعنف الأسري.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي معرّف في التشريعات ويحظّره القانون الجنائي أو قانون العمل.

التحرش الجنسي غير معرّف في التشريعات، غير أنه ترد في القانون الجنائي أو قانون العمل عقوبات قد توفر بعض الحماية.

هناك حد أدنى من الحماية أو لا حماية على الإطلاق من التحرش الجنسي في القانون الجنائي أو قانون العمل.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ولا يشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

يستند القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إلى عدم الرضا ويشترط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج.

يشترط القانون في تعريفه جريمة الاغتصاب إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج أو يصفها بجريمة "شرف" أو جريمة ضد الأسرة. وليس هناك إشارة صريحة إلى عدم الرضا باعتباره عنصراً من عناصر الجريمة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.	يبرّأ الجاني إذا تزوج الضحية في ظروف محدودة، مثلاً نتيجة إنفاذ القانون العرفي أو وجود ثغرات في القوانين الجنائية تسمح بالتبرئة عندما تكون الضحية فتاة دون السن المقررة قانوناً.	يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرّئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

يتناول القانون الجنائي صراحةً الاغتصاب الزوجي ويُجرّمه.	يُحاكم الاغتصاب الزوجي أحياناً بموجب القانون الذي يرعى جريمة الاغتصاب أو غيره من القوانين.	يفسّر النظام القانوني التعريف القانوني للاغتصاب الوارد في القانون الجنائي/ الشريعة الإسلامية باعتبار أنه يستبعد الاغتصاب الزوجي.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

لا يجرّم القانون فعل الزنا.	لا يجرّم القانون الجنائي فعل الزنا، لكن تطبّق العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.	يجرّم القانون فعل الزنا.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

ليس هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".	ألغي بعض الأحكام التي تسمح بتخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، ولكن لا تزال هناك ثغرات.	هناك نصّ يجيز تخفيف العقوبة في جرائم قتل الإناث، بما فيها ما يسمى جرائم "الشرف".

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

ترد في القانون بوضوح الأحكام القانونية لأوامر الحماية المدنية والجنائية التي تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية.	نوع واحد فقط من أوامر الحماية ممكن.	ليس هناك أحكام لإنفاذ أوامر الحماية، أو إذا كانت هناك أوامر حماية فهي تؤدي إلى احتجاز الضحايا/الناجيات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

هناك قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تنصّ على تدابير عقابية وحمائية ووقائية.	تُجرَّم بعض الأشكال المتمايزة للاتجار، مثل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، ولكن لا يلزم القانون باتخاذ تدابير حمائية ووقائية.	ينصّ القانون الجنائي على حد أدنى من جرائم الاتجار بالبشر أو لا ينصّ على أي جرائم في هذا الشأن.

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

يحظّر أو يجرّم تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.	تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث فعلٌ تنظّمه اللوائح ولكنها لا تجرّمه. ويُمارس فعل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وهو غير محظور.	ليس هناك حالات موثقة. وليس هناك أي حظر قانوني.

هل يجرّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

لا يجرّم الأشخاص الذين يبيعون الجنس/ يشتغلون بالجنس.	يجرّم الاشتغال بالجنس، رهناً باستثناءات تجيزه في بعض المجالات الخاضعة للإشراف التنظيمي.	تجرّم قوانين مكافحة البغاء الأشخاص الذين يبيعون الجنس/يشتغلون بالجنس.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

لا يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين. ولا تطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

هناك تفسيرات قضائية متضاربة للقانون الجنائي فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية. وتطبّق الشرطة القوانين الجنائية (مثل الفجور، والفحش، والسلوك غير الأخلاقي) فيما يتعلق بهذه العلاقات أو بالتعبير عن الميل الجنسي.

يجرّم القانون العلاقات الجنسية المثلية.

لم يتناول التقييم القطري هذا الموضوع.

لا يتطرق القانون إلى هذه المسألة.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

هناك أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

ليس هناك في القانون أي أحكام تتناول على وجه التحديد العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات، لكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على كلّ من الرجال والنساء و/أو على العنف على شبكة الإنترنت وخارجها.

ليس هناك أي أحكام في القانون تجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات.

الإنفاذ والرصد

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

تقدم الهيئات الحكومية تعهدات ملزمة في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إتاحة التمويل للبرامج والأنشطة ذات الصلة.

هناك تعهدات في الميزانية، لكنها غير ملزمة ولا تفرض أي التزام على الحكومة.

ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه.

وضِعت خطة عمل/سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لكن ليس هناك آلية للرصد والتنفيذ.

ليس هناك خطة عمل أو سياسة وطنية.

المجال 3: العمل والمنافع الاقتصادية

التعزيز

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة/تنصّ على عدم التمييز ضدها.

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التمييز ضد المرأة، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّمه.

لا يحظّر التمييز ضد المرأة في العمل.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية أسوةً بالرجل.

يمنح القانون المرأة والرجل الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية، غير أن الغموض يلف عناصر الأجر الأخرى، بما في ذلك البدلات على سبيل المثال لا الحصر.

لا يمنح قانون العمل المرأة الحق في الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية خلافاً للرجل.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل.

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

هناك قانون يؤكد حق المرأة في العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل.

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظّر قانون العمل على أصحاب العمل فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

بالرغم من أن قانون العمل لا يتضمن حظراً محدّداً بشأن فصل النساء بسبب الحمل، فإن هذا السلوك قد يكون غير قانوني بموجب أحكام أخرى، مثل التمييز غير القانوني.

لا يحظّر القانون فصل النساء بسبب الحمل وإجازة الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر وفقاً للمعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً أو لفترة أطول.

للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر لفترة أقل من المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً.

ليس للمرأة الحق القانوني في إجازة وضع مدفوعة الأجر.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

ينصّ القانون على إجازة أبوة رمزية مدفوعة الأجر.

ليس للآباء الحق القانوني في إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

ينصّ القانون على حقوق متساوية في التعاقد.

ليس هناك قيود قانونية تُفرض على حق المرأة في إبرام العقود، غير أن هناك بعض الأحكام العامة الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة التي تتعارض مع حقها في التعاقد.

يفرض القانون شروطاً على حق المرأة في التعاقد.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية، ويعاد تأكيد حقها في ذلك ضمن أطر سياساتية أو استراتيجية أخرى.

ليس هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هناك قيود قانونية على تسجيل المرأة الأعمال التجارية.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام محدّدة في قانون العمل تحظّر صراحةً التحرش الجنسي في مكان العمل.

لا يتضمّن قانون العمل حكماً محدّداً يحظّر التحرش الجنسي في مكان العمل، غير أن أحكاماً عامة أخرى قد تجرّم هذا الفعل.

لا تتناول أي تدابير تشريعية التحرش الجنسي في مكان العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن ليس هناك أحكام لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

ليس هناك أحكام بشأن الدعاوى/سبل الانتصاف المدنية في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل ولا لمعاقبة فصل صاحب العمل العاملَ بدافع الانتقام.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات.

ينصّ التشريع الوطني على سن التقاعد ذاتها للعمال والعاملات، ويمنح النساء حصراً خيار التقاعد المبكر.

ينصّ التشريع الوطني على سن تقاعد دنيا للعاملات.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حق منح الأزواج المعاشات التقاعدية.

تنصّ التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على حق المرأة في منح زوجها معاشها التقاعدي لكن في ظروف معينة (مثلاً كون الزوج ذا إعاقة).

تجيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية للرجل حصراً منح زوجته معاشه التقاعدي.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يشمل قانون العمل العمال المنزليين في مندرجاته ويكفل لهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية من الاستغلال والاعتداء.

للعمال المنزليين بعض الحقوق القانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء، ولكنهم لا يتمتعون بالحماية العمالية ذاتها التي يتمتع بها العمال الآخرون في الاستخدام النظامي أو بحماية مماثلة.

لا يتمتع العمال المنزليون بأي حقوق قانونية في الحماية من الاستغلال والاعتداء.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

هناك نظام تشريعي للملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها.

هناك نظام تشريعي للملكية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.

ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في التملك.

الإنفاذ والرصد

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

هناك هيئة رسمية متخصّصة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	هناك هيئة رسمية عامة، مثل أمين المظالم، لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.	ليس هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل.

هل تتيح الدولة دور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

تؤمن الدولة رعاية الأطفال في القطاع العام، وهناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال المدعومة في القطاع الخاص.	هناك أحكام تفرض توفير رعاية الأطفال، غير أنها ليست خدمة شاملة ومتسقة في القطاعين العام والخاص.	ليس هناك رعاية أطفال تتيحها أو تدعمها الدولة في القطاعين العام والخاص.

المجال 4: الزواج والأسرة

التعزيز

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 سنة للنساء والرجال، بدون استثناءات قانونية.	السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات هي 18 سنة. ويُسمح بالزواج في سن أصغر رهناً بالسلطة التقديرية القانونية.	السن القانونية لزواج الفتيات هي دون الثامنة عشرة أو لا يوجد حد أدنى لسن الزواج. ولا يحظر الزواج المبكر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الزواج والشروع في الطلاق.	تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق، بيد أن أوجه عدم مساواة قانونية كبيرة لا تزال قائمة.	لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في بعض جوانب الزواج والطلاق أو معظمها.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

يحظّر القانون تعدّد الزوجات.	يُسمح بتعدّد الزوجات وفقاً لشروط صارمة ويستلزم موافقة المحكمة.	يُسمح بتعدّد الزوجات من دون شروط صارمة.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في حضانة الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق. ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى هي شرط قانوني.	للمرأة الحق في حضانة الأطفال حتى سن معينة، ولكن يقيَّد هذا الحق في بعض الحالات، مثل فقدانها الحضانة إذا تزوجت مجدداً.	ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في حضانة الأطفال، ومراعاة مصلحة الطفل الفضلى ليست شرطاً قانونياً.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية على الأطفال، بما في ذلك بعد الطلاق.	تتمتع المرأة بالحد الأدنى من حقوق الولاية على الأطفال.	لا تتمتع المرأة بأي حق في الولاية على الأطفال.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة، ما عدا في ظروف معينة.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الاعتراف بهما بوصفهما ربة/رب الأسرة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هناك أحكام قانونية عامة تضمن المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن، ولكن في ظروف معينة فحسب.

ليس للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في اختيار المهنة، بدون أي قيود على أنواع العمل الذي يمكن للمرأة أن تمارسه.

للمرأة بعض الحقوق في اختيار المهنة، ولكن في ظروف معينة فحسب.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في اختيار المهنة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في الحصول على بطاقة هوية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

تمنح التشريعات ذات الصلة المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز السفر.

لا تتمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في طلب الحصول على جواز سفر.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها.

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لأولادها بموجب الأحكام الدستورية، وهناك تشريع ذو صلة قيد النظر؛ ويحصل الأطفال على بعض حقوق الإقامة من أمهاتهم.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لأولادها.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

تتمتع المرأة بالحقوق نفسها أسوةً بالرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها خلافاً للرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حق حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق.	هناك نظام تشريعي للملكية الزوجية يمنح المرأة بعض الحقوق، بيد أن أوجه عدم مساواة كبيرة لا تزال قائمة.	ليس للمرأة أي حقوق أو حقوق دنيا في الملكية الزوجية، بما في ذلك بعد الطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

ينصّ القانون صراحةً على حق المرأة في حصة متساوية في الميراث عندما لا يترك المتوفى وصية.	يرد ذكر الحقوق المتساوية في الميراث باعتبارها مبدأ في الدستور أو القانون الأساسي، ولكن القوانين العرفية هي التي تطبّق في الممارسة العملية عندما لا يترك المتوفى وصية.	لا توجد أي إشارة قانونية إلى حقوق متساوية في الميراث.
الحق في الميراث غير منصوص عليه في القانون.		

الإنفاذ والرصد

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية الدنيا باطل.	هناك قانون ينصّ على أن الزواج دون السن القانونية قابل للإبطال. غير أن معايير القدرة أو الصلاحية على إبطال الزواج غير محددة وتظل خاضعة لتقدير قضائي فضفاض.	الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.	هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية لكنها لا تضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو ليس هناك محاكم خاصة ولكن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة مضمونة.	ليس هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية ولا ضمانة للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

المجال 5: الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

التعزيز

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.	هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على الرعاية الصحية للأمهات، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).	لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية الصحية للأمهات.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء على خدمات منع الحمل الطارئة، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض هو (أ) قانوني عند الطلب ولا يخضع إلا لحدود فترة الحمل أو (ب) مسموح به على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية التالية: إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، ولا تفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو أي إذن من طرف ثالث في الحالتين (أ) و(ب). ثم إنه لا يمكن توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، في الحالات التي يعطي فيها الطرفان الموافقة التامة.

يسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها (إنقاذ حياة المرأة أو الحفاظ على صحتها، أو في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية)، لكن ينصّ القانون على توجيه التهم الجنائية بإجراء إجهاض غير قانوني إلى النساء أو مقدمي الرعاية الصحية، أو يُسمح بالإجهاض على الأقل استناداً إلى الأسباب القانونية السابق ذكرها ولكن يشترط الحصول على إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب، أو القاضي) في جميع الحالات أو بعضها.

الإجهاض غير قانوني استناداً إلى سبب أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث،

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، لكنها تفرض قيوداً تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث

لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) مسألة الحصول على الرعاية ما بعد الإجهاض.

حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض غير قانوني.	(الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب) أو لا تتيح الحصول على هذه الرعاية إلا في الحالات التي يكون فيها الإجهاض قانونياً.	

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، وترد المواضيع التالية في المنهج الدراسي: (أ) العلاقات، (ب) القيم والحقوق والثقافة والحياة الجنسية، (ج) فهم نوع الجنس، (د) العنف وتوخي السلامة، (هـ) مهارات للرعاية بالصحة وضمان الرفاه، (و) جسم الإنسان ونموه، (ز) الحياة الجنسية والسلوك الجنسي (ح) الصحة الجنسية والإنجابية.	هناك قانون (قوانين) أو لوائح (قوانين) تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية، ولكن لا يغطي المنهج كافة المواضيع المذكورة.	لا يلزم أي (قوانين) أو لوائح (قوانين) بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث.	هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) ذات صلة، لكن تُفرض قيود تتعلق بالسن الدنيا، أو الوضع العائلي، أو إذن من طرف ثالث (الزوج، أو الوالدان/الولي، أو طبيب).	لا يتناول أي قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) الحصول على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، أو يكفل قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) حصول الرجال حصراً على هذه الخدمات.

الإنفاذ والرصد

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية قائمة حالياً تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وقد خُصّص ما يكفي من موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها.	هناك استراتيجية أو خطة عمل وطنية ذات صلة، لكنها لا تغطي سوى بعض جوانب الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، ولم تُخصّص موارد في الميزانية (موارد مالية وبشرية وإدارية) لتنفيذها.	ليس هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية من هذا القبيل.

للاطلاع على
المصفوفة الإقليمية

22-00403